مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2707-4846
Received 17/12/2017 Revised 14/02/2018 Published online 30/06/2018

الجمهورية الطرابلسية بين النشأة والسقوط (1918 – 1922م)

*سالم فرج السويدي[1] و سالم الصغير إمحمد اصنان[2]
[1] قسم التاريخ– كلية الآداب– جامعة سبها، ليبيا
[2] قسم التاريخ– كلية الآداب– جامعة سرت، ليبيا
*للمراسلة: Sal.mohamed@sebhau.edu.ly

الملخص يعرض هذا البحث تجربة رائعة عاشها الشعب الليبي خلال مرحلة من مراحل نضاله ضد الغزو الإيطالي في الفترة (1918 – 1922م)، حيث اجتمع قادة الجهاد في جامع المجابرة بمنطقة امسلاتة في16 نوفمبر 1918م وأعلنوا عن تشكيل الجمهورية الطرابلسية كنظام سياسي في المنطقة الغربية من ليبيا، وقد تم اختيار مجلس رئاسي لها وكذلك مجلس شورى، وآخر شرعي، وتم اختيار قائدا للجيش، وقام المجلس الرئاسي بإصدار العديد من القرارات والرسائل الموجهة إلى الدول الغربية من أجل الاعتراف بهذه الجمهورية، وعلى رأس هذه الدول كانت إيطاليا التي رفضت الاعتراف بهذا الكيان الجديد ودخلت مع المجاهدين في اشتباكات مسلحة أثبت فيها المجاهدون عن قوتهم في مواجهة القوات الإيطالية الأمر الذي دعاها إلى الجلوس معهم على طاولة المفاوضات في خلة الزيتونة؛ وبعد ذلك اجتمع زعماء حركة الجهاد في المنطقة الغربية في مؤتمر غريان وقاموا بإنشاء (هيئة الإصلاح المركزية) لمحاولة رأب الصدع بين الأطراف المتنازعة غير أنها فشلت في ذلك. وخلال هذه السنوات القليلة التي عاشتها هذه الجمهورية فإنها تعرضت لمحاولات كثيرة لإفشالها من قبل السلطات الإيطالية فمن سياسة المماطلة بعدم الاعتراف بها إلى سياسة فرق تسد ودعم الأطراف المتنازعة بالسلاح، وأخيراً كانت العمليات العسكرية التي انتهت باحتلال القوات الإيطالية لكافة المنطقة الغربية وانتهت بذلك الجمهورية الطرابلسية.

الكلمات المفتاحية: الأمة الطرابلسية، الغزو، الكيان، المفاوضات، الإمارة.

The Republican of Tripoli between Foundation and Failure

*Salem Faraj[1], Salem Alsegher Emhemmed Asnan[2]
[1]Department of History, Faculty of Arts, University of Sebha, Libya
[2]Department of History, Faculty of Arts, University of Sert, Libya
*Corresponding author: Sal.mohamed@sebhau.edu.ly

Abstract This research presents a wonderful experience of the Libyan people during the stage of its struggle against the Italian invasion in the period (1918 - 1922), where the leaders of the Jihad gathered in the mosque Almjabra in the region of Amslata on November 16, 1918 and announced the formation of the Republic of Tripoli as a political system in the western region of Libya. The Presidential Council issued several resolutions and letters addressed to Western countries in order to recognize this republic, and at the top of these countries was Italy, which refused to recognize this new entity and entered with the Mujahideen In Asht The armed Mujahideen in which the Mujahideen revealed their strength against the Italian forces, which led them to sit with them at the negotiating table in Khalat al-Zaytouna. They failed it. During these few years, the republic was subjected to many attempts to thwart it by the Italian authorities, from the policy of procrastination not to recognize it to the policy of divide and rule and support the parties to the arms, and finally the military operations that ended with the occupation of Italian forces throughout the western region and ended the Republic of Tripoli.

Key words: Trabelsi nation, invasion, entity, negotiations, principality.

مقدمة:

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية وحلفائها من ألمان وغيرهم، وتم توقيع الهدنة مع الدولة العثمانية يوم 29 يوليو 1918م، ومع ألمانيا يوم 11 يوليو 1918م، وكان من النتائج السياسية لتلك الحرب إنشاء كيانات مستقلة على أنقاض الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية، وأصبحت دولاً مستقلة بواسطة سياسة الترميم الأوروبي، وإعادة بناء خريطة أوربا السياسية في شرق أوروبا، تنفيذاً لما اتفق عليه أثناء الحرب، ومنه: أن الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية يجب أن تضمن لها سيادة آمنة، وقد يكون ذلك المفهوم السياسي هو مما استوحى منه مؤتمر قيادات المجاهدين الليبيين، ومن ساعدهم من العثمانيين وغيرهم – الاقتناع بالعمل على إنشاء كيان مستقل بأن يعلن استقلال الولاية العثمانية طرابلس الغرب باسم الجمهورية الطرابلسية، أسوة بما صارت إليه أوضاع الولايات العثمانية في شرق أوروبا والمقاطعات النمساوية في شرق ووسط أوروبا(1). وقد تم الاتفاق على أن يعقد مؤتمر شعبي كبير يضم الزعماء والأعيان والمشائخ في مدينة مسلاتة، التي

تقع بالقرب من ترهونة يوم 16 نوفمبر 1918م، لمناقشة فكرة إعلان الجمهورية الطرابلسية(2)، وقد اعتبر الزعماء أن عملهم هذا يعد مشروعاً طبقاً لمبدأ الرئيس الأمريكي (ويلسون Wilson)(3) في حقهم في تقرير المصير(4).

وبذلك اتصل رمضان السويحلي بحكم علاقته الجيدة برفيقه عبد النبي بالخير، وعرض عليه الفكرة، ورحّب بها وأعلن موافقته على حضور مؤتمر مسلاتة، كما قام سليمان الباروني أثناء رجوعه من مصراتة بزيارة إلى المجاهد أحمد المريض، وشرح له ما حدث في مصراته من مستجدات، فأبدى تأييده وموافقته لكل ما حصل، ووافق على حضور الاجتماع(5).

تم توجه سليمان الباروني إلى مدينة الزاوية ليطمئن المجاهدين هناك على وحدة البلاد، واستمرار المقاومة في التصدي للقوات الإيطالية، ولدعوة جميع الزعماء والأعيان والمشائخ لحضور المؤتمر العام الذي سيعقد في مسلاتة لغرض تأكيد فكرة إنشاء حكومة وطنية، وما استجد من أفكار وأعمال يجب الاتفاق بشأنها(6).

إعلان قيام الجمهورية الطرابلسية:

في يوم 15 نوفمبر 1918م عقد الأمير عثمان فؤاد اجتماعاً في بويرات الحسون حضره كل من رمضان السويحلي وعبد النبي بالخير، وسليمان الباروني وأحمد المريض ومحمد سوف، وإسحاق باشا قائد القوات العثمانية في الزاوية، وعبد القادر الغناي، ومختار كعبار زعيم غريان، وذلك لمناقشة كيفية فكرة قيام الحكومة الوطنية في مؤتمر عام على الزعماء والأعيان والمشائخ في اليوم الذي يليه أخذ يبين لهم مزايا توحيد الجهود حتى تنمو قوة المجاهدين الحربية، وصار يحثهم على الإخلاص للحكومة العثمانية واحتمال التضحية بصبر لا ينفد، ثم أظهر استياءه من أن بعض الأهالى وزعمائهم ما زال بينهم وبين الإيطاليين علاقات تجارية ووعد بوصول الإمدادات قريباً إلى طرابلس تحملها الغواصات من الدولة العثمانية(7).

مؤتمر مدينة مسلاتة 16 نوفمبر 1918م:

احتشد عدد كبير من الشيوخ والأعيان والزعماء في جامع المجابرة بمدينة مسلاتة في يوم 16 نوفمبر، والتي تشرفت بذلك الاجتماع التاريخي الهام الذي عقد بها وشارك في هذا المؤتمر من الجانب العثماني:

- الأمير عثمان فؤاد الذي وجهت الدعوة باسمه لحضور هذا المؤتمر.
- إسحاق باشا قائد القوات العثمانية بليبيا.
- عبد الرحمن عزام مستشار الأمير عثمان، وهو الذي قام بالترجمة بين الحاضرين وقد حضر الأمير عثمان هذا الاجتماع بصفة رسمية، وتحدث إلى الحاضرين بقوله: إن الدعوة إلى حضور هذا المؤتمر لمصلحة البلاد، وطلب من الحاضرين، الاستماع إلى عبد الرحمن عزام ليقدم لهم اقتراحات جديدة لتنظيم حركـــة المقاومة آملاً منهم قبول هذه الاقتراحات، فتحدث: عبدالرحمن عزام إلى الحاضرين وقدم اقتراح تكوين حكومة الجمهورية التي تتولى قيادة المقاومة بعد استسلام الحكومة العثمانية، وأعلن أن الأمير عثمان فؤاد سيبادر عند إعلان الجمهورية بوضع كل ما بين يديه من أموال وأسلحة وذخائر ومؤن تحت تصرفها(8).

وبعد نهاية حديثه ناقش المؤتمرون ما عرضه عبد الرحمن عزام عليهم ، وقد أيده البعض وعارضه البعض الاخر ومنهم عبد القادر الغناي(9)، الذي تحدث بأساليب تدل على عدم موافقته على المقاومة، والقبول بالصلح، معبراً عن ذلك بقوله:" إن هذا النوع من الأنظمة متعذر في بلد لم يبلغ أهله من التقدم درجة، يستطيعون عندها أن يفهموا ما كانت تنطوي عليه الجمهورية من معان دقيقة " ولذلك فإن عبدالقادر الغناي فيما يبدو كان قادماً من الدولة العثمانية بنية أو فكرة إنجاح عملية التصالح مع الإيطاليين، وهي فكرة عمل الإيطاليون على تجسيدها في هذه الفترة خدمةً لأغراضهم السياسية بصفة مؤقتة . وقد أثار هذا الرأي الجديد المنطلق من مبدأ مجاراة المطالب الإيطالية، وليس من مبدأ العمل على تحقيق المطالب الوطنية والقيم السامية، حفيظة عواطف معظم الزعماء الطرابلسيين(10).

أما أغلبية الحاضرين فقد كانوا يرحبون بفكرة قيام الجمهورية الذي أطلق على النظام الجديد في إقليم طرابلس الغرب، وقد تم اختياره قبل الاتفاق على النظام الحكومي، فإن الحكومة الناتجة عنه كانت أول جمهورية رسمية في العالم العربي . وبعد نهاية الاجتماع قدم بعض الزعماء اقتراحاً على أن يكون الأمير عثمان فؤاد أول رئيس لهذه الجمهورية، إلا أن الأخير رفض الاقتراح؛ لأنه يحمل الجنسية العثمانية، ونصوص معاهدة التســليم تمنع مثل ذلك(11).

وقد لقيت فكرة إنشاء الحكومة الوطنية التي تتوحد فيها الكلمة وتتولى إدارة أمور البلاد استحساناً من الجميع وإجماعاً بدون خلاف، وأجريت الانتخابات في نفس اليوم لاختيار أعضاء الجمهورية(12)، وقد انبثق عن المؤتمر القرارات التالية:

أولاً: تشكيل مجلس الرئاسة ويتكون من الزعماء الآتية أسماؤهم:

1 – رمضان السويحلي، من مصراتة .

2 – عبد النبي بالخير، من بني وليد (ورفلة) .

3 – أحمد المريض من ترهونة .

4 – سليمان الباروني، من نفوسة(13) في الجبل الغربي(14).

كما تم اختيار عبد الرحمن عزام سكرتيراً لمجلس رئاسة الجمهورية الطرابلسية، واتخذت مدينة العزيزية مقراً لرئاسة الجمهورية(15)، كما تم الاتفاق على أن جميع القرارات والأوامر الصادرة من مجلس الجمهورية توقع بأسماء الأعضاء الأربعة المكونة منهم، إظهاراً لاتحاد أصحابها وتدعيماً لها كما تم تعيين مختار كعبار زعيم منطقة غريان كمدير ومراقب عام للشؤون المالية للمجلس، وكان أحد نواب طرابلس في المجلس العثماني ذا ثقافة عالية اكتسبها من المعاهد العثمانية(16). ويكون الزعماء هيئة أو مجلساً لإدارة البلاد بشكل لا تخصص فيه، فقد استدعت ظروف الجهاد تفرغ كل عضو من ذلك المجلس لمنطقة يديرها حسب مقتضيات الموقف العسكري(17).

ولم تنص القرارات الصادرة عن المؤتمر على تعيين أو اختيار رئيس للجمهورية بسبب عجز المجتمعين عن الاتفاق على شخص معين يكون رئيساً للدولة أو أميرها، وقد كانت الجمهورية شكلاً من أشكال التحالف القبلي، ولم يكن أحداً من زعماء القبائل راغباً في أخذ الأوامر من الآخر، ولكن التهديدات الخارجية أقنعتهم بأن يصلوا إلى نوع من التفاهم فيما بينهم، وإعلان الاستقلال وفقاً لفرمان السلطان العثماني الصادر في أكتوبر 1912م الذي أعطى ليبيا استقلالها(18).

ثانياً: تشكيل مجلس الشورى:

وهو يساعد مجلس الرئاسة في القيام بالأعمال المختلفة، وكان عدد أعضائه أربعة وعشرين عضواً، ويرأسهم الشيخ محمد سوف المحمودي، ولكن بعض أعضاء مجلس الشورى لم يحضروا الاجتماع في مسلاتة، وتم اختيارهم توزيعاً وتحقيقاً للمساواة والوحدة بين القبائل (19).

ثالثاً: تشكيل مجلس شرعي:

تم اختيار أعضاؤه من رجال الدين والعلماء، وهم:

1 – الشيخ عمر الميساوي، من الزاوية .

2 – الشيخ محمد الإمام، من الزنتان .

3 – الشيخ الزروق بورخبص، من غريان .

4 – الشيخ مختار الشكشوكي، من طرابلس(20).

وكانت أعمال المجلس الشرعي وأحكامه القضائية وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية ، وعلى مذهب الإمام مالك، وتقاليد البلاد، كما تم اختيار علم للجمهورية بنفس شكل ولون العلم العثماني، أحمر اللون يتوسطه هلال ونجمة خماسية، كما تقرر في مؤتمر مسلاتة اختيار عبدالقادر الغناي باشا قائداً لجيش الجمهورية، والضابط أحمد بك أبوشادي قائداً للشرطة، كما تم اختيار حكام المناطق(21).

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقسم الحاضرون يمين الولاء والإخلاص للجمهورية الطرابلسية، وكان نص اليمين على النحو الآتي: " أقسم بالله العظيم، قابضاً بيدى على هذا القرآن الكريم، أن اجعل نفسي ومالي فداء لوطني، وحكومتي الجمهورية الطرابلسية، وأن أكون لعدوّها عدواً ، ولصديقها صديقاً، ولقانونها الشرعي مطيعاً " (22).

وقد قام الأمير عثمان فؤاد قبل انتهاء المؤتمر بتوزيع بعض النياشين والرتب على أعضاء الجمهورية، وكثير من الأعيان والوجهاء تقديراً لجهودهم الوطنية السابقة، ورفعاً لمعنوياتهم الشخصية التي أظهروها بصورة عالية في ذلك المؤتمر الوطني، كما قام الأمير عثمان بتسليم رمضان السويحلي مفتاح الخزينة المالية التي كانت تحت تصرفه، وأشار إليه أنها منذ الآن صارت في عهدتك ، وكان فيها مبالغ مالية جسيمة متنوعة العملات الأجنبية ، وبيانها كما يلي:

1 – مائة ألف (100.000) ليرة تركية ورقية .

2 – مليون وخمسمائة ألف (1.500.000) فرنك فرنساوي .

3 – ست وتسعون ألف (96.000) ليرة إيطالية .

4 – ست وأربعون ألف (46.000) كورون نمساوي .

5 – ألف (1.000) ماجيدي فضة عثمانية .

6 – خمسمائة (500) ليرة عثمانية ذهبية(23).

أما الأسلحة التي استلمتها الجمهورية فقد كانت على النحو الآتي:

ستة مدافع جبلية، أربعة مدافع من عيار 37 خمس عشرة قاذفة قنابل، بعض المدافع الرشاشة، وقد سبق وأن أفرغت الغواصات الألمانية عشرة آلاف بندقية، منها ألف بندقية صناعة روسية، وخمسمائة بندقية فرنسية، والباقي بنادق إيطالية الصنع، ويجب أن نعرف أن هذه الأسلحة سلمت لمجلس رئاسة الجمهورية، إضافةً إلى ما كان بحوزة الضباط الطرابلسيين النظاميين، وبقية المتسلحين من العثمانيين والألمان(24).

كما اتخذ المؤتمرون في مسلاتة مدينة العزيزية مركزاً لمجلس الجمهورية ، وحالما استكملت تلك الخطوات التنظيمية الأولى صدرت عدة بلاغات(25) منها:

البلاغ الأول:

يحمل إعلان نبأ تشكيل كيان الجمهورية الطرابلسية على أفراد الشعب، مذيلاً بتواقيع أعضاء المجلس الجمهوري الأربعة بتاريخ: 16 نوفمبر سنة 1918م(26).

البلاغ الثاني:

يتعلق بدعوة الضباط الوطنيين للالتحاق بخدمة الجمهورية، وتقديم الطاعة لحكومتها الجديدة، والقيام بواجبهم من الخدمة والدفاع عن شرف الوطن العزيز.

البلاغ الثالث:

وجه إلى رئيس الحكومة الإيطالية، ويتلخص في طلب الاعتراف من قبلها بحكومة الجمهورية الطرابلسية، وسد كل باب يضطرها إلى استمرار حالة الحرب بينهما(27).

كما أبلغت حكومة الجمهورية الحكومة الإيطالية بأنها مستعدة لعقد الصلح معها طبقاً للقــواعد الآتية:

1 – في حالة المذاكرة يجب على كل من الطرفين المحافظة على مواقعه بصورة هدنة .

2 – لا تقترب السفن الحربية من السواحل غير المحتلة من قبل القوات الإيطالية .

3 – لا تتجاوز الطائرات الإيطالية حدود المناطق المحتلة.

4 – عدم الاتصال بأي زعيم من زعماء الجمهورية بشكل منفرد.

5 – يقطع كل ما فيه وسيلة للاختلاط بالأهالي من طرف الحكومة الإيطالية، كأخذ وإعطاء

البضاعة وتوزيع الإعلانات على أية صورة وبأية طريقة كانت .

6 – المخابرات الرسمية والدخول والخروج لا يكون إلا من الموقع الذي يصير تعيينه في

منطقة الخمس من طرف الحكومة الإيطالية .

7 – الحكومة الطرابلسية مستقلة في شؤونها وحركاتها تمام الاستقلال ، وغير مقيدة بأي شرط

أو قيد وضعته حكومة أخرى أو تتعهد به لحكومة إيطاليا في طرابلس .

8 – الضباط العثمانيون والألمان الموجودون في داخل طرابلس هم بمنزلة ضيوف عند الحكومة

الطرابلسية، ولا تسمح بصرفهم إلا بصورة تكفل منفعة وشرف الأمة الطرابلسية وحكومتها

الجمهورية .

9 – بما أن الأمة الطربلسية لها الحق في إظهار حقوقها للعالم الإنساني، وبالخصوص

الحكومات الموجودة قناصلها في مدينة طرابلس مثل إنجلترا وفرنسا وأمريكا، فعلى

الحكومة الإيطالية قبول وتوصيل ما يرسل من الحكومة الطرابلسية إليها بدون اطلاع عليه، وأخذ سندات من القناصل المذكورين وإرسالها إلى الحكومة الطرابلسية، حتى لا تضطر إلى اتخاذ طريقة أخرى لمواصلة مخابراتها المذكورة .

10 – المخابرة مع الحكومة الإيطالية لا تجوز إلا تحريراً، ولا يعتد بأي كلام شفوي .

البلاغ الرابع :

وجه إلى الرئيس (ويلسون) رئيس الولايات المتحدة، ويشير إلى مبادئ ويلسون الأربعة عشر، وطالبوه فيه بإقناع الإيطاليين بالاعتراف بالجمهورية الطرابلسية منعاً لسفك مزيد من الدماء بين الطرفين، ورجوه أن يقوم بوضع المسألة الطرابلسية على بساط البحث في مؤتمر الصلح(28).

البلاغ الخامس:

وكان موجهاً إلى رئيس الوزارة البريطانية طالبوه فيه بالعمل على وضع المسألة الطرابلسية على بساط مذكرات مؤتمر الصلح حتى تنال الجمهورية بما يضمن لها مستقبلها(29).

البلاغ السادس:

وجه إلى رئيس الوزارة الفرنسية، وجاء في البلاغ بأن الأمة الطرابلسية لم تملكها دولة من الدول كما تملك البلاد ملكاً مطلقاً، بل لم تزل منذ خلقت أو عرفت بين الأمم في مناضلة كل من يقصد استعبادها سواءً كان من الدول الإسلامية أو المسيحية، وكانت ولا تزال تفضل الجلاء وسكنى القفار على تحمل الضيم والاحتقار(30).

لذلك تأمل حكومة الجمهورية الطرابلسية الجديدة من جارتها الجمهورية الفرنسية أن تنظر إلى المسألة الطرابلسية بنظرة الاهتمام والاعتبار، وأن تعنى بوضعها على بساط البحث في مؤتمر الصلح، وأن تقنع الحكومة الإيطالية بالاعتراف بحق الجمهورية المشروع حتى يقف سفك الدماء بين الأمتين وتستريح البلاد والعباد، وتنال الجمهورية الطرابلسية حريتها(31).

وقد أرسلت جميع هذه البلاغات إلى الدول المعنية عن طريق قناصلها بمدينة طرابلس، ما عدا الموجه إلى الحكومة الإيطالية فقد كلفت حكومة الجمهورية وفداً برئاسة مختار كعبار رئيس ماليتها ، فكان له أول لقاء مع أقرب قيادة عسكرية إيطالية، وهي قيادة منطقة الخمس، وعلى رأسها العقيد (بيساري Besarii) في 18 نوفمبر سنة 1918م، عارضاً عليه المطالب الأساسية، ومن بينها: إيقاف جميع العمليات العسكرية

بين الطرفين في شكل هدنة، وقد تقبل هذا الطلب برغم أنه لم يكن مخولاً باتخاذ مثل هذا القرار، ووعد بالاتصال السريع بحكومته لإبلاغها ببقية المطالب، كالاعتراف بحكومة الجمهورية الطرابلسية دولة مستقلة(32) ، إلا أن رد الحكومة الإيطالية جاء برفض فكرة الجمهورية، واصفينها بتحالف التمرد (العصاة)(33)، كما أكد موقف وزير المستعمرات الإيطالي (كولوسيمو Kolocimo) موقف الحكومة الإيطالية الرافض للمطالب الوطنية، حيث قال: " ليس لي رد على الكتاب المقدم من الثوار للعقيد (بيتساري) . وهددت الحكومة الإيطالية باستخدام القوة ضد زعماء الجمهورية الطرابلسية، وقام الطيران الإيطالي بالتحليق فوق مدينة الزاوية وغيرها من المناطق المجاورة، وأسقطت المنشورات التي تهدد الأهالي بالفناء إن هم انقادوا لزعماء الجمهورية(34).

ومن هنا فإن الاتصالات بصورتها المبكرة التي بدأت متعثرة مع سلطات الاحتلال الإيطالي في طرابلس، قد توقفت نتيجة ذلك الرد المتعجرف، الأمر الذي حدا بزعماء البلاد أن يلزموا سبيل الحذر في علاقاتهم المستقبلية مع الحكومة الإيطالية، بعد أن وضحت سوء نواياها حول مطالبهم الوطنية .

وتطورت الأمور بسرعة بعد ذلك، إذ قرر أعضاء المجلس الجمهوري أن يتوجه كل إلى منطقة نفوذه؛ لمواجهة الموقف العسكري الناجم عن التصلب الإيطالي ، فتوجه عبد النبي بالخير نحو بني وليد (ورفلة)، ورمضان السويحلي إلى مصراتة، وأحمد المريض إلى ترهونة، في حين توجه سليمان الباروني إلى العزيزية، واتخذ عبد القادر الغناي القائد الجديد لجيوش الجمهورية مدينة الزاوية مركزاً لعملياته(35).

بداية المواجهة مع الحكومة الإيطالية:

عملت الحكومة الإيطالية خلال فترة الترقب والانتظار التي أعقبت إعلان الجمهورية الطرابلسية على استخدام وسائل التسلل السياسية في التأثير على المعنويات القتالية للمجاهدين، وربما في تفتيت عرى الوحدة الوطنية التي تحاول القيادات بناءها عن طريق التحالف الجمهوري، وقد تمكنت الحكومة الإيطالية من استمالة عبد القادر الغناي، الذي كلف بقيادة جيش الجمهورية الطرابلسية خلفاً لإسحاق باشا الذي تم عزله وتوديعه بكل لطف، واستطاعت عقد عدة اتصالات فردية معه، دون علم حكومة الجمهورية، والتي قام عبد القادر الغناى على إثرها بالإعلان افتراءً على الكتائب التي كانت تحت إمرته في الزاوية، أن صلحاً عقد بين الحكومة الإيطالية والجمهورية الطرابلسية، وكانت نتيجة ذلك وقوع فوضى بين صفوف المجاهدين، وانسحاب بعض الضباط والجنود الموالين لعبد القادر من مواقعهم على خط النار في الزاوية، وانضمامهم معه إلى الصفوف الإيطالية، بعد أن تمكن بعض الضباط المعترضين على سياسة الغناي مثل: عبد الله تامسكت وعبد العاطي الجرم، وغيرهم من الإفلات من الأسر والانسحاب بمن تبعهم من المجاهدين الرافضين لمحاولات عبد القادر الغناي الاستسلامية .

اشتباكات جنزور يناير 1919م:

تمكن الجيش الإيطالي نتيجة لخيانة عبدالقادر الغناي من احتلال المنطقة الساحلية ما بين زوارة وطرابلس في أول يناير سنة 1918م، والتحمت قوات العدو التي تحركت من زوارة يوم 26 ديسمبر 1918م بقيادة العقيد (ماتزيني) بالقوات التي تحركت من طرابلس غرباً بقيادة الجنرال (بانتانو Bantano) يوم 1 يناير 1919م ، في منطقة جنزور التي تم إخلاؤها مؤقتاً من طرف المجاهدين في عملية احتياطية(36) .

غير أن قوات المجاهدين الذين انسحبوا من جنزور قاموا بالهجوم على القوات الإيطالية المتواجدة في منطقة صياد بالقرب من جنزور بغية طردها، وذلك في يوم 2 يناير 1919م، وقد استهدف الهجوم ميمنة القوات الإيطالية التي يقودها (بانتانو) وخاصةً الكتيبة الواحدة والثمانين(37)، فقد استطاع المجاهدون من زحزحتها عن بعض مواقعها، لكن المجاهدين لم يتمكنوا من الثبات فيما بعد في المواقع التي احتلوها، فاضطروا إلى الانسحاب إلى مواقعهم في الحشان والطويبية والسواني، حتى الزاوية الغربية، وقد كانت معركة جنزور بداية حرب أمكن فيها للمجاهدين إثبات قوتهم وأن يشكلوا خطراً حقيقياً على القوات الإيطالية(38).

إن النجاح المؤقت الذي حققته القيادة الإيطالية على محور طرابلس زوارة قد أغراها بتشكيل قوة كبيرة للتوغل جنوباً نحو دواخل البلاد، لإرغام أهلها على الاستسلام دون قيد أو شرط، والتخلي عن حكومتهم الجمهورية، وقد شهدت بداية عام 1919م حشد جميع الإمكانيات من جند وأسلحة برية وبحرية وجوية، أمكن لإيطاليا تحويلها من الجبهة الأوروبية لتتفرغ للجبهة الليبية، وقد وعد والي طرابلس الجنرال (فيتشنزو غاريوني Vitshnzo Garioni 1918ــ1919م) بتنفيذ عملية التوغل وتحقيق هدف الاحتلال حتى فزان في أسرع وقت ، بل أكدّ أن العملية ستنتهي خلال شهرين(39)، وذلك بعد أن بلغت عدد الفرق العاملة في نهاية فبراير بنزول فرقة الجنرال (زوبي Zobi) الأولى ثلاثة فرق و(56) ست وخمسين كتيبة مشاة و(29) تسع وعشرين بطارية مدفعية مختلفة، وفرق متنوعة للإسناد والمساعدة، وبلغ عدد هذه القوات (80.000)

ثمانين ألف جندي في منطقة طرابلس وحدها، الأمر الذي شجع القيادة الإيطالية على الاستفادة من الظرف فتحولت القوات من مواقعها في الزاوية وجنزور وطرابلس نحو الهدف المرسوم العزيزية(40)، وقد تعرضت القوات الإيطالية للعديد من المواجهات من قبل قوات المجاهدين، كان أهمها: معركة رأس الغولة.

معركة رأس الغولة 8 – 10 فبراير 1919م:

نشبت هذه المعركة بين قوة من المجاهدين وأخرى ارترية تابعة للقوات الإيطالية كانت متجهة نحو منطقة (قرقوزة)، لحماية فرقة الصيانة المكلفة بصيانة وربط خط السكة الحديدية المتجهة من صياد إلى الزاوية، وتقدر المصادر الإيطالية عدد المجاهدين بألف (1000) مجاهد بينما تحدد عدد الجند الإيطاليين(4000) بأربعة آلاف جندي، جاءوا لنجدة عمال السكة الحديدية الذين كاد يبيدهم المجاهدون، وقد وجدت القوات الإيطالية المجاهدين في قوة متراصة الصفوف بين قرقوزة وسانية الكاتب، فهاجمتهم بشدة وخرقت خط المجاهدين عند (رأس الغولة)، وفي هذا الوقت كانت قوات أخرى للمجاهدين تقوم بالهجوم على الزاوية الذي لم يتبين للقوات الإيطالية أن القصد منه لم يكن سوى إضفاء الطابع الاستعراضي على العملية، بقصد شغل القوة الإيطالية التي يقودها (ماتزيني) عما يدور في ميدان المعركة(41).

وقد كانت خسائر المجاهدين في معركة رأس الغولة (280) مائتين وثمانين شهيداً حسب إخبارية العقيد (ماتزيني)، كما تجددت الاشتباكات في منطقة ترنية بين القوات الإيطالية وقوات المجاهدين بزعامة أحمد المريض وسليمان الباروني وعبد الله تامسكت والصادق الدرباسي، الذين اتخذوا من جنوب ترنية موقعاً لهم، الأمر الذي جعل الموقع يتعرض للقصف بالطائرات، بعد أن عجزت القوات الإيطالية على اختراق صفوف المجاهدين، وهكذا فإن نتائج هذه المعارك تتلخص في الاعتراف الإيطالي الضمني بعدم جدوى المجابهة العسكرية، وسياسة التصلب في التعامل مع المجاهدين . بحيث جعلت الحكومة الإيطالية تقبل مبدأ التفاوض بعد أن كان أمراً مرفوضاً(42).

المفاوضات بين الحكومة الإيطالية والجمهورية الطرابلسية في خلة الزيتونة(43).

إثر المحاولات اليائسة التي بذلتها الحكومة الإيطالية لاحتلال السواني والعزيزية، وإثر فشلها في إحراز النصر في معاركها بترينة والحشان وغيرهما، ونتيجة حشد الحشود من قبل المجاهدين في تلك المناطق، فإن الحكومة الإيطالية جددت اتصالاتها مع حكومة الجمهورية مرتين كانت الأولي عن طريق (أكرم رجب باشا) الذي وصل إلى مدينة طرابلس الغرب في أول شهر فبراير 1919م، وهو يحمل رسالة الأمر إلى جميع الضباط العثمانيين بمغادرة ولاية طرابلس الغرب، وهو تكليف من السلطان العثماني بأن يبلغ قيادة الجمهورية الطرابلسية وزعماء حركة الجهاد ببعض الأمور التي تتعلق بحركة الجهاد، وبذلك بعث أكرم باشا برسالة إلى جميع قادة الجهاد غير أن الحكومة الإيطالية قد استغلت وجود أكرم بك في طرابلس، الذي كان والده والياً على طرابلس الغرب قبل الغزو الإيطالي لطرابلس، والذي كان يتمتع بمكانة عالية لدى المجاهدين، فقد تقرر تكليفه بمخاطبة المجاهدين باسم الحكومة الإيطالية وحملته إليهم برسالتين(44)، كانت الأولى في 7 فبراير 1919م وجاء فيها: " للقضاء على سوء الفهم بين السلطات الاستعمارية وأهالي البلاد ليعلن العفو العام عن الأفراد وعن الجماعات التي ارتكبت جرائم سياسية في طرابلس الغرب ... وكل من يريد مغادرة طرابلس والسفر إلى بلاد أخرى تعطى له الحرية الكاملة والضمان بأن لا يحدث له أي شيء ولا يجري التعرض لشخصه أو أملاكه" (45).

أما الرسالة الثانية التي حملها أكرم باشا بتاريخ 8 فبراير 1919م، فتضمنت السماح لسليمان الباروني بمغادرة وطنه، وبالاستيطان في أي دولة أخرى، إلا أن زعماء طرابلس رفضوا بشكل قاطع وساطة رجب باشا قائلين بأنهم ينوون أن يقوموا بأنفسهم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع السلطات الإيطالية(46).

وقد اجتمع أكرم بك في العزيزية بأعضاء الجمهورية في يوم 22 فبراير 1919م، ولأن وساطته لم تكن في مصلحة القضية الوطنية، فالرجل يعرض عليهم العفو عما اقترفوه تجاه إيطاليا في مقابل صلح تجريه الحكومة الإيطالية معهم، فهو يطالبهم بالتنازل من جانب واحد عن حقوقهم المشروعة، والخضوع كما خضعت شعوب كثيرة ودول قوية .

أما المحاولة الثانية: التي قامت بها القوات الإيطالية لعقد الصلح مع المجاهدين فقد كانت عن طريق (خلافو ناحوم)، يهودي من أكبر تجار مدينة طرابلس الغرب، وله علاقة قوية بالمجاهد رمضان السويحلي، الذي تمكن من الاجتماع به والتحدث إليه، مشيراً إلى سعي الإيطاليين للتصالح والتهادن في مقابل إصدار العفو العام على الطرابلسيين، وإرجاع كل أملاكهم المغتصبة داخل مدينة طرابلس الغرب(47)، وقد رد عليه رمضان السويحلي مجيباً أن العرب – الطرابلسيين – لا

يمانعون في الصلح، ولكن بشرط أن تعترف إيطاليا بالجمهورية الطرابلسية(48).

كما قامت حكومة الجمهورية بالرد على المفاوض الإيطالي رداً قوياً في خطاب موجه إلى الحكومة الإيطالية، أرسلته قيادة الجمهورية تؤكد فيه صمودها في وجه القوات الإيطالية المتواجدة في منطقة طرابلس، وجاء نص الخطاب كالتالي: " إن العفو العام ليس ثمناً للضحايا والدماء التي أريقت في سبيل الحرية، وهو لا يعوض العرب اغتصاب أوطانهم، وإننا وإن كنا ننتظر أن يدفع الإيطاليون ثمن عفونا لهم لأنهم أتوا إلى بلادنا فخربوها ودمروها وظلموا أهلها، فإنه لا قيمة للتلويح بالعفو فإننا نريد السلم و نبغض سفك الدماء ، ولكن إذا لم يكن من الموت بد فمن العجز أن تموت جباناً "(49).

وكان للرد وقع القنبلة في الأوساط الإيطالية الحاكمة، إذ أدركت أنها أخطأت في تقدير قوى المقاومة الليبية، ولكنهم برغم ذلك رأوا جس نبض هذه القوة قبل الإقدام على عمل دبلوماسي جديد. وقد باءت جميع هذه المحاولات التي قام بها الإيطاليون بالفشل الأمر الذي جعل الحكومة الإيطالية تعترف بعدم جدوى أية مجابهة عسكرية، أو التصلب من التعامل مع قيادة الجمهورية(50).

مفاوضات خلة الزيتونة:

لما تأكدت الحكومة الإيطالية بأن قوات المجاهدين تحت قيادة الجمهورية الطرابلسية على استعداد للقتال ضدهم، وأن المناورات التي قامت بها باءت بالفشل الذريع طلبت من قيادة الجمهورية تحديد مكان الاجتماع فتم اختيار (خلة الزيتونة) بسواني بنيادم على بعد 24 كيلو متر غرب مدينة طرابلس مقراً للمفاوضات(51).

الجولة الأولى:

بدأت بين حكومة الجمهورية والحكومة الإيطالية في 10 مارس 1919م، وحضرها عن الجانب الإيطالي الجنرال (جوزيبي تارديتي Goziibi Tarditi) رئيس مكتب دائرة السياسة العسكرية الإيطالية في طرابلس وبعض أعوانه، أما عن الجانب الوطني فقد كلف زعماء الجمهورية وفداً برئاسة المجاهد الهادي كعبار مفوضاً عن الجمهورية وعضوية كلً من: الصويعي الخيتوني، محمد فكيني، علي بن تنتوش وأحمد المريض، وقبل البدء بالمفاوضات قام أعضاء الوفد بمشاورات مع رمضان السويحلي، وعبد الرحمن عزام، ومختار كعبار من أجل التوصل إلى رأي موّحد حول جملة من المواضيع، وفي جلسة بالعزيزية نظم قادة الجمهورية الطرابلسية المطالب لتقديمها إلى الحكومة الإيطالية وكانت كالتالي:

أولاً : المساواة التامة أمام القانون بين العرب والإيطاليين في طرابلس مع حق العرب في تحكيم الشريعة الإسلامية فيما يتصل بأحوالهم الشخصية .

ثانياً : احترام حقوق الملكية والإقامة .

ثالثاً : احترام الحرية الشخصية في حدود القانون .

رابعاً: المساواة بين العرب والإيطاليين في دخول المسابقات الخاصة بالوظائف المدنية والعسكرية والأعمال الحرة.

خامساً: خضوع مجلس الحكومة والمجالس المحلية لقرارات هذه المجالس المبرمة بالأغلبية.

سادساً: اشتراك الوطنيين اشتراكاً فعلياً في الإدارة (52).

وقد سارت المفاوضات متعثرة خلال ما تبقى من شهر مارس، ربما لأن تغيب أعضاء الجمهورية المتعمد عن حضور الجلسات، وقد أثار المفاوض الإيطالي كما اعتبرته الحكومة الإيطالية مناورة لكسب الوقت، وتمهيداً لهجوم مبيّت، ولهذا عمد الجانب الإيطالي إلى تأجيل المفاوضات، وقام بتوجيه إنذار إلى رئيس الوفد الوطني المفاوض الهادي كعبار، مفاده: "أن على المفاوض الطرابلسي تحديد موقف أعضاء المجلس الجمهوري بدقة، وإذا عجزوا عن ذلك، فإن الحكومة الإيطالية ستزحف بقواتها على أراضي الجمهورية، وعين يوم 31 مارس كآخر موعد لتحديد الموقف، إلا أن الإنذار الإيطالي لم يفت من عضد المجاهدين، وانقضي الموعد دون أن يعيروه أهمية(53).

وقد انتهت الجولة الأولي دون أن يقرروا شيئاً، لأن الحكومة الإيطالية لم تقدم لائحتها التي تحدثت عنها، وبسبب تمسك أعضاء وفد الجمهورية والإصرار على مسألة الجمهورية والاستقلال .

وأمام ذلك الطرح قررت السلطات الإيطالية القيام بالهجوم العسكري ملوحة بذلك عن قدرة وإمكانيات قواتها العسكرية، وسرعان ما صدر الأمر لتلك القوات يوم 17 مارس 1919م للقيام بعمليات زحف وهجوم على منطقة سواني بنيادم، غير انه قد تمت اتصالات جديدة بين الطرفين أدت إلى وقف عمليات الهجوم على قوات المجاهدين، ومواصلة مسيرة التفاوض ومحاولة الوصول إلى حلول مناسبة رغم قناعة بعض كبار الضباط الإيطاليين الذين ناصروا الفاشية في إيطاليا فيما بعد عام 1922م، وعلى رأسهم الجنرال (رودلفوغراتسياني Rodlvo Gratsiani) بعدم جدوى عمليات التفاوض والتصالح مع زعماء الجمهورية الطرابلسية ، وقد أعرب الأخير عن ذلك صراحةً، ورأى أن استخدام الحل العسكري – منطق القوة – هو الطـــريق الأمثل لاحتلال كامل البـــلاد الطرابلســـية، وقال:

"عندما كان في طرابلس ما يقرب (80.000) ثمانين ألف جندي من بينهم فرقة من فرق الهجوم على تمام الاستعداد للاستيلاء مرة ثانية على المستعمرة بأكملها وإخضاعها عسكرياً، رؤي من الأفضل إيجاد حل سياسي مشين لهيبتنا بصفتنا شعباً كبيراً خرج منتصراً من الحرب العظمى "(54).

الجولة الثانية :

عقدت في (خلة الزيتونة) بتاريخ 3 أبريل 1919م، وقد ظل أعضاء الجمهورية على عنادهم بشأن الرفض المتعمد لحضور أية جلسة في هذا المستوى، فلم يحضر من الجانب الوطني سوى الهادي كعبار وعلي بن تنتوش، والصويعي الخيتوني، ومحمد القاضي، واضطر المفاوض الإيطالي إلى قبول اعتذار الهادي كعبار، والذي أبدى أسفه لعدم استطاعة كبار الزعماء الحضور(55).

وقد طالب الجانب الإيطالي في بداية الاجتماع من أعضاء وفد الجمهورية توضيح مطالبهم، وأجاب الهادي كعبار قائلاً: " إن مطالبنا تتمحور في المذكرة التي قدمناها في الاجتماع الذي عقد بمدينة الخمس خلال شهر نوفمبر 1918م والتي لم نستلم رداً عليها "، وعندها طلب الوفد الإيطالي من الهادي كعبار أن يبدي رأياً شخصياً على أقل تقدير للنظر فيه ودراسته من أجل استمرار المفاوضات أو قطعها ، تحدث كعبار مجيباً: " إن الغالبية الكبرى للسكان تطالب بحكم الجمهورية الطرابلسية المستقلة ، ولكنها كحد أدنى تتقبل حكماً ذاتياً تحت حماية دولة كبرى – إيطاليا – ونتيجة لذلك فقط يمكن التحدث عن الوصول إلى التصالح بإعطاء حق الجنسية الكاملة ، التي تجعل من الطرابلسيين مواطنين يتساوون فعلياً مع الآخرين ، كما أن الحكم الذاتي يتفق تماماً مع المبادئ التي دعت إليها المنظمات الدولية واقرها اتفاق لوزان "(56) .

الجولة الثالثة:

عقدت (بخلة الزيتونة) يوم 8 أبريل 1919م، وقد حضر هذه المرة عدد كبير من الزعماء، إضافةً إلى مستشار الجمهورية عبد الرحمن عزام، وقد قدم الزعماء مذكرة تضمنت مطالبهم، وكانـــت بعنـــوان: "مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب، تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الإسلامية قانونها الأساسي" (57).

أما البنود التي تضمنتها المذكرة فجاءت كالتالي:

1 – يصبح القطر الطرابلسي إمارة حرة تحت حماية الحكومة الإيطالية.

2 – يتم انتخاب أمير مسلم كل ثلاث سنوات .

3 – يؤسس برلمان محلي يكون ثلاثة أرباع أعضائه من المسلمين، والربع الأخير من الإيطاليين واليهود.

4 – الخدمة العسكرية إلزامية .

5 – للإمارة عَلَم خاص بها .

6 – التعليم الابتدائي فيها إجباري .

7 – تؤسس محاكم مختلطة مهمتها أن تفصل في القضايا التي تحدث بين العرب والإيطاليين.

8 – تعترف إمارة طرابلس للحكومة الإيطالية بأنها تحت إشرافها وتقبل أن يشرف على سياستها وشؤون الحكم فيها ممثل من قبل الحكومة الإيطالية .

9 – تقبل الإمارة أن ينشئ الإيطاليون مراكز عسكرية في البلاد .

10 – يقوم رجال السلك الدبلوماسي الإيطالي بتمثيل المصالح الطرابلسية في الخارج .

11 – لا تمانع الإمارة من أن تسك الحكومة الإيطالية عملة إيطالية شريطة ألا تحمل الصليب.

12 – تقبل الإمارة أن يرأس إيطاليون مجلس الخارجية، وكذلك يعين غيرهم للإشراف على إدارات كل من المالية، والجمارك، والمعارف، والعدل .

13 – تعد بالمحافظة على مصالح الإيطاليين الاقتصادية.

14 – يتمسك الطرابلسيون بأن يلقي مواطنوهم نفس ما يلقاه المواطنون الإيطاليون أنفسهم من معاملة في أنحاء المملكة الإيطالية على قدم المساواة من غير تفرقة .

15 – ألحقت الجمهورية الطرابلسية شرطها هذا احتياطاً فحواه: أن لحكومة أو إمارة طرابلس الحق في أن تأخذ بكل ما يصدره مؤتمر الصلح العام من قرارات، قد لا تتضمنها نصوص هذه المواد الأصلية أو اللاحقة ما دامت تجد في التمسك بهذه القرارات فائدة تعود عليها(58).

وظهر بون شاسع بين أهداف الفريقين ودارت مناقشات حامية وطويلة بين المتفاوضين، فقد رفض الوفد الإيطالي موضوع الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية أو منح البلاد الحكم الذاتي، ثم أخذوا يهددون بقطع المفاوضات عندما أخذ زعماء الجمهورية الطرابلسية يتحدثون عن تلك المبادئ الدولية والتي كان أهمها: مبدأ تقرير المصير الذي تمخضت عنه الثورة الفرنسية الكبرى ،وإطلاق الحرية للشعوب كي يختار الإنسان نوع الحكم الذي يحقق مصالحه وأهدافه، وأمام تلك الخلافات طلب الوفد الطرابلسي ضرورة تأجيل الاجتماع إلى لقاء آخر كي يتسنى لهم المزيد من التنسيق والتفاهم حول بعض النقاط الهامة والمطروحة للبحث بين الجانبين(59).

الجولة الرابعة:

بدأت أولى جلساتها يوم 10 أبريل 1919م وقد حضرها غالبية زعماء الجمهورية، الأمر الذي دعّم موقف المفاوض الوطني، وكما استفتحت المطالب الوطنية بضرورة الاتفاق على تنصيب (أمير مسلم) يجمع مظاهر السلطة الدينية السامية شريطة أن يعاد انتخابه كل ثلاث سنوات، وذلك حتى تتم مناوبة كبار الزعماء على ذلك المنصب تباعاً، وقد كان الرفض الإيطالي لمطالب الزعماء الطرابلسيين والاعتراف بالجمهورية، ونجاح تجربة الإمارة في برقة بزعامة إدريس السنوسي وراء تحول الزعماء الطرابلسيون من مطالبين بالاعتراف بجمهوريتهم الطرابلسية، إلى إحلال نظام الإمارة في إقليم طرابلس الغرب، ولكن هذا لا يعني تخلي الزعماء عن حرية الوطن وترك الفرصة للإيطاليين لتقرير مصيره، وإنما إيجاد بديل مناسب لفكرة قيام الجمهورية الطرابلسية والاعتراف بها، لذلك فإن الهادي كعبار يقول في مذكرته الجديدة التي قدمها بعنوان: (مذكرة الحكومة الطرابلسية)، لبيان الأسس الضرورية التي يجب أن يقوم عليها الاتفاق لتجنب الحرب، وللوصول إلى حل جميع الصعوبات، وذلك حتى يبدأ عهد من السلام والصداقة مع الحكومة الإيطالية(60).

وقد جاءت مذكرة الجمهورية الطرابلسية متضمنة للنقاط التالية:

1 – مطالبة الأمة الطرابلسية بالحكم الذاتي كحق من حقوقها الطبيعية.

2 – استعداد حكومة الجمهورية لأن تقبل صلحاً يحفظ لدولة إيطاليا شرفها بين الدول، ولكن على شريطة ألا يكون في هذا الصلح أي مساس باستقلال طرابلس(61) ، وأما إذا كانت إيطاليا ما تزال منساقة إلى استعمار طرابلس بسبب ما تراه من احتلال الإنجليز للقطر المصري ، فواجب إيطاليا أن تذكر أن زمان الاستعمار قد ولىّ وانقضى، وأن ما كان يحدث في السنوات الماضية أصبح حدوثه مستحيلاً في هذه السنوات العشرين من القرن الحالي، ولا يمكن بحال أن تسود في هذا العصر تلك المبادئ القديمة التي تأثر بها رجال السياسة في القرن التاسع عشر، ناهيك بما يحدث في العالم أجمع من تطور ظاهر نحو المبادئ الحرة والمثل العليا للديمقراطية(62).

وعندما أبلغت الحكومة الإيطالية في طرابلس بهذه المذكرة فإنها دهشت لما جاء فيها من اتجاهات جديدة، ورغبت أن ترد عليها بإنذار يحمل اعتراضها على تعيين أمير طرابلسي وإنشاء إمارة مستقلة، ولوحّت من جديد باستخدام منطق القوة الذي كان من باب تخويف أو تهديد الجمهورية الطرابلسية بشن حرب ضدها . وقد انقسم الإيطاليون إلى اتجاهين، الأول: مثلته الحكومة الإيطالية في طرابلس التي كان دورها التهديد بالحرب، التي رأت أن تشنها القوات الإيطالية في اقرب وقت ممكن . أما الاتجاه الثاني: فقد كانت تمثله حكومة روما الإيطالية المركزية التي كانت تنظر للمسألة الطرابلسية بعين أبعد وأوسع، ونظرة أشمل، وأهمية اكبر، كما كانت تعي دور اللعبة السياسية وأهميته في منطقة البحر المتوسط، إضافة إلى أن هذه الأخيرة كانت أدرى بالوضع الإيطالي من جميع النواحي، بينما كانت حكومة ولاية طرابلس الإيطالية أدرى بوضع الولاية الطرابلسية فقط . وهكذا اقتسم الطرفان تمثيل الدور في ولاية طرابلس الغرب، الأول يهدد بالحرب حتى تلين الجمهورية معه، والثاني يكسب ثمن الليونة، ويعطي فرصة إثمارها وإكمال نضجها بواسطة المفاوضات وعقد الصلح(63).

ولذلك كان وزير المستعمرات الإيطالي (كولوسيمو) ميالاً إلى إنهاء المشكلة الطرابلسية بالسلم والتصالح، كما كان رئيس الحكومة الإيطالية (فيكتور عمانويل Victor Amanowel)(64) يميل إلى ذلك أيضاً، فقد رأى الوزير أن الاستمرار في حرب طويلة مع الجمهورية الطرابلسية أمر مؤلم ، ولذلك يجب الوصول إلى حلول مناسبة مع الاحتفاظ بالولاية بأقل قوات ممكنة تمشياً مع الرأي العام العالمي وخاصةً الإيطالي الذي أخذ يتجه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى معارضة الحرب وتفادي جوانب متطلباتها المادية والبشرية(65) .

أما رئيس الحكومة الإيطالية فقد كان مستعداً لمنح الجنسية الإيطالية الكاملة الشاملة للطرابلسيين، على شريطة تأمين السكينة والهدوء في البلاد، وأمام هذه السياسة الإيطالية الهادفة إلى تجنب الحرب بادر الوالي (فيتشنزو غاريوني 1915 – 1919م)، باستدعاء أعيان المنطقة المحتلة في طرابلس ليبلغهم موافقة الحكومة الإيطالية في روما على مبدأ منح الجنسية الإيطالية لجميع الطرابلسيين، إلى جانب المساواة التامة المطلقة أمام القانون بين الطرابلسيين والإيطاليين(66) .

الجولة الخامسة:

ابتدأت جلسات هذه الجولة عندما بادر كل من: الوالي الإيطالي (فيتشنزو غاريوني)، والجنرال (جوزيبي تارديتي) رئيس المكتب السياسي الإيطالي في طرابلس، والجنرال (جوزيبي باسكانو Jozibi bascan0) رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي في طرابلس بتوجيه الدعوة إلى زعماء الجمهورية الطرابلسية لحضور اجتماع في فندق قصر بن غشير جنوب مدينة طرابلس يوم 14 أبريل 1919م، لإبلاغهم قرار

الحكومة المركزية في روما، والذي شمل العديد من النقاط جاءت كالتالي:

1 – اعتراف الحكومة الإيطالية بالجنسية للعرب في طرابلس ولكل من ولدوا بها، كما أن في استطاعة هؤلاء أن يحصلوا على الجنسية في إيطاليا ذاتها بشروط، وفق إجراءات رسمية معينة.

2 – تقرير مبدأ المساواة المطلقة أمام القانون بين الإيطاليين والطرابلسيين، على أن يترك للطرابلسيين قوانينهم الخاصة بالأحوال الشخصية ونظام الإرث .

3 – ضمان الحرية الشخصية، وعدم الاعتداء على المساكن، واحترام حقوق الملكية، وتقرير حرية التعليم والاجتماع والصحافة والانتقال، والإقامة، وتقديم العرائض للبرلمان الوطني، وكل ذلك في حدود القانون العام .

4 – احترام الشعائر الدينية والتقاليد والعادات .

5 – الاعتراف بحق المواطنين الجدد من عرب ويهود في أن يتقدموا إلى المسابقات التي تعدها الحكومة لملئ الوظائف المدنية والعسكرية المحلية، على شرط أن يكون لديهم المؤهلات والشهادات اللازمة، والحق في ممارسة المهن الحرة ، كالطب والهندسة والمحاماة، وما إلى ذلك في إيطاليا ذاتها ما داموا مؤهلين .

6 – جعل الخدمة العسكرية اختيارية .

7 – تعميم الضرائب بحيث يدفعها جميع الأشخاص المقيمين في القطر الطرابلسي، على أن تخصص حصيلة تلك الضرائب للإنفاق على مرافق البلاد ذاتها، وإدارة شؤونها، علاوةً على ذلك فإن موافقة المؤسسات والمجالس الوطنية المنتخبة ضرورية، وقبل البث في نوع الضريبة التي يراد جبايتها وفي طرق توزيعها .

8 – اشتراك جميع المواطنين في أعمال الإدارة العامة عن طريق مجالس البلديات، ويفصل حق الانتخاب وفق شروط سوف يعلن عنها .

9 – إصلاح إدارة القضاء طبقاً للعادات المحلية السائدة وقواعد الشريعة الغراء، وعلى أن يشترك في هذه الإدارة العرب والايطاليون عل السواء، فيشغل الفريقان وظائف قضائية هامة.

10 – قيام الحكومة بأعباء التعليم المدني وفتح أبواب هذا النوع من التعليم لجميع المواطنين، وإصلاح معاهد العلم الموجودة فعلاً، حتى يتمكن أهل البلاد من ارتياد المدارس الثانوية، وكذلك المدارس العالية عند إنشائها، ثم جعل التعليم الابتدائي إجبارياً.

11 – تعين لجنة مؤلفة من أعضاء، نصفهم عرب، والنصف الآخر من الإيطاليين واليهود، ومهمتها وضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذه الشؤون طبقاً للمبادئ الأساسية المذكورة في هذه البنود، ولهذه اللجنة كذلك أن تقترح تغيير القوانين المعمول بها، وقد تعهدت الحكومة بتشكيل هذه اللجنة فوراً(67).

قرر الوفد الطرابلسي بعد الاجتماع العودة إلى قيادته السياسية لعرض النقاط المستجدة للنقاش أمام أعضاء المجلس الجمهوري، وبقية الزعامات التي تتمثل غالباً في أعضاء مجلس شورى الجمهورية(68)، وقد تمعن زعماء الجمهورية الطرابلسية في المشروع الذي طرحه الإيطاليون في اجتماع 14 أبريل 1919م ودققوا في دراسة تفصيلاته التي أوضحت أن هناك جملة من الأمور تحتاج إلى التعديل، وأن هناك بعض الإيضاحات يجب أن تضاف إلى ذلك المشروع(69).

الجولة السادسة:

عقدت هذه الجولة بتاريخ 16 أبريل 1919م، بمنطقة قصر بن غشير استجابةً لنداء رمضان السويحلي وجهوده من أجل إنهاء عملية التفاوض، وقد حضر كل الموعد المحدد عن الجانب الوطني كل من: رمضان السويحلي، والهادي كعبار، ومحمد الصويعي الخيتوني، والحاج فرحات القاضي، كما حضر الوفد الإيطالي برئاسة الجنرال (جوزيبي تارديتي)، وقد اتسمت هذه المفاوضات بالمرونة، إذ لم يرفض الوفد الوطني المقترحات، ولكنه أراد مناقشتها جذرياً، وكانت قضية (الأمير المسلم) أولى القضايا التي عرضها الجانب الوطني، وقد حاول الوفد الإيطالي إيجاد البديل المرضي عن هذا المطلب الذي وجد القبول لدى الجانب الوطني، وهو أن تمنح اختصاصات أوسع للمجلس الولائي المقترح (البرلمان الولائي)، وبسقوط مطلب (الأمير المسلم) انتهى الجانبان إلى الاتفاق حول تشكيل لجنة مؤلفة من ثمانية من العرب (يعينهم البرلمان الولائي) يرأسها الوالي الإيطالي(70) .

الجولة النهائية:

بدأت هذه الجولة في 21 أبريل 1919م (بخلة الزيتونة) جنوب مدينة طرابلس ، وقد حضر هذه الجولة عدد كبير من زعماء الجمهورية الطرابلسية وأعيانها، وكان من بين أولئك: سليمان الباروني، رمضان السويحلي والهادي كعبار ، فرحات القاضي، الصويعي الخيتوني، وتغيب عن هذه الجولة عبد النبي بالخير زعيم منطقة بني وليد (ورفلة)، والذي أرسل يعتذر بسبب ظروفه الصحية، ولكنه بعث بموافقته على ما يتم في ذلك الاجتماع من مقررات، كما حضر هذه الجولة عن الجانب الإيطالي الجنرال (جوزيبي تارديني) و (أديلفو لوتشاني Adelfo loshani)، والجنرال (جوزيبي باسكانو)، مع عدد من الإيطاليين(71) .

وقد كان أول المتحدثين سليمان الباروني الذي أعرب عن إرتياحة لنتائج المفاوضات الأخيرة والتي عرفت باسم (القانون الأساسي) وطالب بنشرها باللغة العربية ليتيسر للمواطنين قراءتها وفهمها، كما أبدى الزعماء رغبتهم في أن يسمى مجلس الحكومة بالبرلمان المحلي، وأن يكون رئيسه مسلماً، وأن يكون التعليم في المرحلة الابتدائية معرباً .

كما تقدم الزعماء الطرابلسيون بمطالب أخرى، وفي نفس الوقت فإنهم رفضوا المناقشة في المطالب التي تقدم بها الوفد الإيطالي كاحتلال المناطق والعودة إليها، وإطلاق سراح الأسرى الإيطاليين قبل أن يصدر (القانون الأساسي) معرباً ومصدقاً بتوقيع كافة المسؤولين الإيطاليين بما في ذلك الملك الإيطالي(72) .

وقد عقد الزعماء اجتماعا دعا إليه رمضان السويحلي والذي أبلغهم فيه:" أن الحكومة الإيطالية وافقت على تثبيت كل واحد من الزعماء في المنصب الذي يشغله، كما أنها لم تطلب بعد الاستيلاء على الأراضي، ولا طلبت تجريد السلاح أو إعادة الأسرى الإيطاليين، بل وعدت بأموال ومناصب وألقاب ... " (73).

لقد كان رمضان السويحلي متفائلاً أكثر من المطلوب، كما تدارس زعماء الجمهورية الطرابلسية في هذا الاجتماع أيضا بعض الأمور والظروف المحاطة بهم وهي على قدر من الأهمية، ولذلك فقد سعوا إلى دراستها وتقديمها في شكل مطالب ضرورية تأتي كتتمة للمفاوضات بين الجانبين وهي على النحو التالي :

1 – تعويض الطرابلسيين عن جميع الأضرار والخسائر التي نجمت عن انسحاب القوات الإيطالية خلال ثورة التطهير سنة 1915م .

2 – دفع الحكومة الإيطالية كامل المصاريف التي أنفقت لإعاشة وإقامة ورعاية الأسرى الإيطاليين في المدن الطرابلسية .

3 – إعادة جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي اغتصبها الإيطاليون، أو استولت عليها الحكومة الإيطالية .

4 – إعلان الحكومة الإيطالية للعفو العام عن جميع أهالي البلاد .

5 – استبدال العملة الورقية التركية بعملة إيطالية مماثلة لها في القيمة .

6 – الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة الإيطالية .

7 – السماح للمهاجرين الطرابلسيين بالعودة إلى وطنهم دون مشاكل .

8 – الاعتراف بالشهادات والألقاب العثمانية .

9 – عدم استخدام إيطاليا لأولئك الطرابلسيين والعرب من ضباط الجيش التركي العثماني الذين كانوا مع المجاهدين قبل الصلح ، ثم خانوا العهد والوطن(74).

وبعد الاتفاق بين الجانبين على التعديلات والمطالب الأخيرة سارع الجنرال (جوزيبي تارديتي)، والجنرال (فتشنزوغاريوني) الوالي الإيطالي إلى إحالة نص اتفاق الصلح إلى روما، والتي رحبت بالوصول إلى حل سلمي بدون اللجوء إلى القوة وإراقة المزيد من الدماء، وإلى تسوية رأوها مطابقة للمبادئ الديمقراطية البرلمانية السائدة آنذاك عالمياً، ولذلك تم الترحيب بالتعديلات الأخيرة والوصول إلى الحل المناسب في مرحلته النهائية(75) .

وكدليل على حسن نية زعماء طرابلس وتمسكهم بمسيرة السلام، فقد قام وفد منهم يوم الثلاثاء الموافق 22 أبريل 1919م بزيارة مدينة طرابلس، وقد كان لتلك الزيارة الأثر الإيجابي لدى سكان المدينة الطرابلسيين، وتماشياً مع تحقيق التصالح والسلام، فقد تسلمت الحكومة الإيطالية في طرابلس يوم 26 يوليو 1919م مجموعة من الأسرى الإيطاليين، وكان لهذا الحدث صدى كبير في الأوساط الإيطالية التي سعدت بذلك كثيراً وثبت لديها أن مسيرة السلام بدأت تؤتي ثمارها ، وقد شجع ذلك المسؤولين الإيطاليين على الاستمرار في المسيرة وتطبيق نصوصها والوصول في النهاية إلى حل مشترك يرضي الطرفين، ولو بصفة مؤقتة، حتى تأتي مرحلة لاحقة كان كل طرف يرى فيها تحقيق أهدافه ومساعيه(76) .

وبمناسبة الوصول إلى صلح مشترك في خلة الزيتونة فقد بعثت حكومة الولاية الإيطالية في طرابلس برسالة إلى وزارة المستعمرات الإيطالية بروما تقول فيها: " في هذه الساعة الحاسمة التي تؤكد فيها إيطاليا حقوقها وعزمها الأكيد لنصرة هذه الحقوق فإننا ننتظر كوسيلة لقوة أكيدة لبلادنا أن يصدق صاحب الجلالة بتوقيعه السامي على المرسوم الذي يعترف بالمساواة بين الأجناس أمام قانون مشترك للعدل والتعايش السلمي، ونأمل وكلنا ثقة في حسن نوايا بلادنا أن ننفذ حالاً وثيقة العدالة الإنسانية والسياسة المنتظرة بما احتوته، تجديداً كاملاً لنظرة العلاقات المتبادلة، وتحديد الروح المحركة لأجهزة الدولة تفادياً لكل أسباب سؤ النية والشكوك..." (77).

القانون الأساسي:

وافق مجلس الوزراء الإيطالي في روما على مشروع (القانون الأساسي) مع إبداء تحفظ بإجراء بعض التعديلات، وأهمها إعطاء الوالي الحق في تعيين المتصرفين والقائم مقامين

والمديرين، وباستثناء ذلك فإن البلاد ستبقى في حضانة زعماء الجمهورية الطرابلسية، ولكن هؤلاء أظهروا معارضة لذلك وبعد نقاش حاد وطويل مع حكومة ولاية طرابلس الإيطالية توصل الطرفان إلى حل يقضي بأن المناصب التي تشغر بعد صدور (القانون الأساسي) يتم التعيين فيها بموجب مرسوم ولائي، بعد سماع رأي لجنة الثمانية المعنية من قبل البرلمان المحلي التي يرأسها الوالي الإيطالي، وسيتم تعيين هؤلاء الثمانية في المرة الأولى من قبل الزعماء الطرابلسيين(78) .

لقد احتدم النقاش مرة أخري بشأن مسألة تعيين (القاضي الشرعي) الذي كانت روما تصر على أن يكون تعيينه من قبل الوالي بعد سماع رأى العلماء، فأعلن الزعماء عن استغرابهم وحيرتهم من مثل هذا الاقتراح، فقد كانوا يعتبرون أن هذه المسألة هي أخطر المسائل، ذلك أن تعيين القاضي هو أمر حسب الشريعة الإسلامية من اختصاص الخليفة أو نائبه المحلي – الوالي – ولا يقبل في الإسلام تدخل سلطات غير مسلمة في شؤون العقيدة الإسلامية، وقد انتهي الخلاف حول ذلك الأمر بموافقة حكومة روما على وجهة نظر الزعماء وبإحالة تعيين قاضي طرابلس الغرب توكيلاً إلى البرلمان المحلي مع امتناع الأعضاء غير المسلمين عن التصويت(79) .

انتهت المفاوضات في (خلة الزيتونة) التي أخذت اسمها من المنطقة التي جرت فيها المفاوضات، وتم خلالها الإعلان عن(القانون الأساسي Legge Fondementale) في يونيو 1919م، كما يطلق عليه أحياناً الدستور (Statuo) ونشر في أكتوبر 1919م(80)، وهو يتضمن 40 مادة (81)، وكان أول من وقع على الاتفاق، هم: الجنرال (جوزيبي تارديتي) رئيس دائرة السياسة العسكرية، يقابله توقيع سليمان الباروني، تم توقيع رئيس هيئة أركان الحرب يقابله توقيع رمضان السويحلي، وأحمد المريض، أما عبد النبي بالخير العضو الرابع في مجلس الجمهورية فقد ارسل يعتذر بتوعك في صحته، ولكنه بعث بموافقته . ووقع ايضا عن الجانب الوطني رئيس الوفد التفاوضي الليبي الهادي كعبار ومحمد الصويعي الخيتوني، وهو احد اعضاء الوفد، كما وقع ايضا القاضي الايطالي (ادولفولو لتشياني Adolovo Lotshani)(82) وبعض العسكريين، وقد قامت الحكومة الإيطالية بمنح سكان إقليم طرابلس حق المواطنة الإيطالية وحق المشاركة في الحكم داخل الإقليم من خلال الانتخابات البرلمانية(83)، أما عن أهم القواعد التي قام عليها الدستور فهي كالتالي:

1 – تسمى الحكومة (حكومة القطر الطرابلسي) .

2 – يدير أمور حكومة القطر طرابلس التي تتكون من الوالي الذي سينصبه الملك الإيطالي مجلس حكومة مؤلف من ثمانية أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسي من بين أعضائه، ومن عضوين إيطاليين ينتخبها النائب العام .

3 – يرأس هذا المجلس حاكم بيده السلطات الملكية والعسكرية، معين من جانب إيطاليا (لم يحدد القانون جنسية الحاكم، فقد يكون عربياً وقد يكون إيطالياً) .

4 – يسن قوانين البلاد مجلس نواب ينتخبه الأهالي يتمتع بما لمجالس الدول الأخرى المتمدنة من سلطات وحقوق، وتكون مدته أربع سنوات، وكلما جدد انتخابه جدد انتخاب مجلس الحكومة من بين أعضائه(84).

5 – الإعفاء من جميع الضرائب والخدمة العسكرية.

6 – لا يطبق من قوانين إيطاليا في طرابلس إلا ما يقبله مجلس النواب الطرابلسي، ويوافق عليه لمصلحة البلاد.

7 – ينظم من أبناء البلاد جند وطني بالتطوع حسبما تقتضيه الحاجة وقائده هو الحاكم العام.

8 – للوطنيين حق التوظيف في الوظائف العالية ملكية وعسكرية، وقضائية وصحية وغيرها بالامتحان.

9 – التعليم الأهلي حر تحت إشراف الحكومة.

10 – اللغة العربية رسمية كاللغة الإيطالية.

11 – ينتخب الأهالي رؤساء البلديات في العاصمة والملحقات.

12 – يؤلف مجلس شرعي تستأنف إليه الأحكام الشرعية، وهو يعين القضاء.

13 – للطرابلسيين الحائزين على الشهادات العالية الحق في مزاولة المهن الحرة كالطب، والمحاماة، وغيرها في إيطاليا كما في طرابلس.

14 – الطرابلسي والإيطالي متساويان في الحقوق.

15 – الأوقاف تدار بمعرفة هيئة إسلامية.

16 – تراعي حرمة الدين والتقاليد الحسنة(85).

وبالإضافة إلى البنود التي نص عليها (القانون الأساسي) فقد وافقت إيطاليا على بعض البنود بالشروط التالية:

1 – لأعضاء الجمهورية الحق في تجنيد عدد من الوطنيين للخدمة المحلية وحفظ الأمن.

2 – التزام الحكومة الإيطالية بسحب الأوراق العثمانية من الأسواق وإبدالها بالعملة الإيطالية.

3 – عدم دخول الجنود الإيطاليين إلى المراكز الآتية: " الزاوية، العزيزية، جنزور، غريان، مصراتة، سرت، ترهونة، الريانية، نالوت، بني وليد " على أن يكون للإيطاليين فيها ممثل برتبة ضابط يقوم بعملية الاتصال بين

العرب وحكومته، ومعه بعض الجنود للمحافظة عليه والقيام بإعمال البريد والتلغراف .

4- عدم تجريد السلاح من الليبيين (86).

حكومة القطر الطرابلسي:

ابتهاجاً بالصلح قام الوالي الإيطالي (فيتوريو متزنجر Vitorio Metzenger اغسطس 1916م ــ يوليو 1920م) بإصدار قرار يوم 4 سبتمبر 1919م يقضي بتعيين أعضاء مجلس حكومة القطر الطرابلسي من الليبيين، بعد اجتماع ضم زعماء البلاد التأم في ترهونة حيث تم اختيار ثمانية أعضاء عرب لحكومة القطر الطرابلسي وهم:

1 – عمر بك أبودبوس.

2 – علي بك الشنطة.

3 – أحمد بك السويحلي.

4 – أحمد بك الفساطوي.

5 – محمد الصويعي بك.

6 – الحاج محمد فكيني.

7 – محمد مختار كعبار.

8 – محمد بك الفقيه حسن (87).

كما أصدر الوالي الإيطالي قراراً آخر يقضي بتعيين عضوين من الجانب الإيطالي حسب نصوص القانون الأساسي في مجلس حكومة القطر الطرابلسي التي يفترض أن يستكمل نصابها حتى يصبح أعضاؤها عشرة ،والعضوان هم:

1 – أفوكافو (Afokafo) رئيس دائرة الأملاك.

2 – الدكتور بالومبو أوتستو (Balombo otsto) المستشارالاستعماري.

أما فيما يتعلق برئاسة حكومة القطر الطرابلسي فقد نص القانون الأساسي أن يصدر بخصوصها مرسوماً من روما ولم ينص القانون على صفة رئيس الحكومة أو جنسيته ولذلك فقد رأسها الوالي الإيطالي بأمر ملكي(88).

ردود الفعل الإيطالية حول القانون الأساسي:

أحدثت مفاوضات الصلح في (خلة الزيتونة) بمنطقة سواني بنيادم ردة الفعل في الأوساط السياسية والثقافية في إيطاليا تجاه تلك المفاوضات ونتائجها. فقد واجه (القانون الأساسي) الصادر في طرابلس معارضة شديدة في الأوساط السياسية اليمينية المتطرفة، مثل وزير المستعمرات الجديد(لويجي روسي Luigi rosi) الذي رأى أن الأخطاء الأساسية بشأن القانون الأساسي يمكن تلخيصها كما يلي :

أ – الاستسلام ومشاطرة قوم لا يعرفون ولا يقدرون سوى القوة .

ب- الاعتقاد بتفاؤل مبالغ فيه جداً أنه من الممكن بسهولة تحويل شعب من الرعاة والمزارعين الرحل إلى دولة منظمة (89).

أما المارشال (بادوليو Badolio) فقد علق خلال إحدى المناقشات عن ليبيا في البرلمان الإيطالى بجلسة يوم 18 يوليو سنة 1919 م بقوله: " لقد وافق العرب على هذا القانون لأنه يمنح لهم أموالا وكرامة ويجنبهم الهزيمة الأكيدة في ميدان القتال ...لقد كانت مسرحية غير منصفه تجازبنا معها "(90).

أما (رجيو روشات Rojuo Rochat) فقد كتب عن القانون الأساس يقول: " من الواضح أنه في الإمكان اعتبار هذا الدستور بأنه تقدمي، لأنه يرتكز دائما على فرض السيادة الإيطالية على ولاية طرابلس ويقدم الليبين مشاركة محدودة ومفروضة من الجهات العليا في ايطاليا وحسب مفاهيم أكثر مطابقة للتقاليد الإيطالية من العربية، ولكن بالرغم من نقصان (القانون الأساسي) فهو يعتبر الامتياز الاقصي الذي تمنحه إيطاليا لصالح طموح العرب الاستقلالية "(91).

وكان الكاتب الفاشيستي (بتشولي Ptccoli) أكثر تطرفاً في حقده على تلك المفاوضات السليمة و(القانون الأساسي) الذي نجم عنها، فقد وصف تلك السياسة بقوله: " كانت تلك هي سياسة التخاذل والاستسلام التي كان يتبعها رجال الحكم الجبناء الذين فرضتهم علينا قدرة قادر حتى أصبحوا يتحكمون في مصائر أمتنا وشعبنا ... وهكذا استخفت حكومتنا بمصالح البلاد، وانجرت وراء نظريات عقيمة وسلبية لا مبرر لها، دون أن يحاول أي كان الاعتراض على سلوكها، هذا السلوك المتخاذل المشين فينبري لها برجولة وشجاعة في محاولة أخيرة لإنقاذ هيبتنا واسترجاع عزتنا وكرامتها القومية، وسمعتنا المنهارة بين شعوب العالم.... "(92).

أما الجنرال (رودلفو غراتيسيانى) فقد ندد بالقانون الأساس وقال عنه: " في شهر سبتمبر 1919م أعلن الدستور الذي فسره الأهالي بطبيعة الحال وهو بشكله هذا علي أنه اعلان عظيم عن ضعفنا. وماذا كان يهم الذين قبلوا هذا الصلح إذا كانت هناك في ترهونة وفي كل طرقات فزان وعلي طول الشاطيء وفي الويدان المملوءة بالأوحال والأودية المنعزلة لا تزال تبدو ناصعة البياض عظام جنودنا الذين قتلوا في عامي 1914م ــ 1915م. أن سنة 1919م هي سنة التنازل والهوان بالنسبة لإيطاليا "(93).

وفي تصريح آخر عن زعماء الجمهورية الطرابلسية يتحدث غراتسياني قائلاً: " إن الزعماء الرئيسيين الذين حولوا حقنا إلي طيف خيال، وحكم غير مباشر إلي حالة من الإذلال والإهانة هم

رمضان الشتوى، أحمد المريض، الصويعي الخيتوني، عبد الرحمن عزام، محمد فكيني، علي الشنطة ، الأخوان الهادي، ومختار كعبار، وخليفة بن عسكر وغيرهم " (94).

أما عن وسائل الإعلام الإيطالية فقد صدرت عنها جرائد وصحف ومجلات تحدثت عن ذلك الصلح ونتائجه ومجدت العهد الجديد وروح السلام التي تشوبه، وأشادت بالنتائج العظيمة لتلك المفاوضات، كما أصرت وسائل الإعلام الإيطالية على ضرورة وضع الثقة الكاملة في زعماء وأبناء طرابلس الغرب، وذكرت أن ما حدث هناك يعتبر فريداً وجديداً في تاريخ الحركة الاستعمارية وأشارت تلك الوسائل إلى وجوب ترك أساليب الضمانات القديمة والمفاهيم العتيقة التي لن تؤدي إلا إلى زعزعة ثقة الطرابلسيين في المسؤولين الإيطاليين وحكومتهم، وأضافت الجرائد والصحف تقول إن فندق قصر بن غشير، وسواني بن آدم قد صارت أماكن تاريخية وذكراها عزيزة على كل قلب عربي حتى وراء حدود ولاية طرابلس الغرب، لأنها أماكن مقدسة ولدت بها حرية الشعب الطرابلسي(95).

أما عن ردة فعل الدول الأوروبية بشأن صدور (القانون الأساسي) والصلح في طرابلس الغرب فقد استقبل القانون بفضول لا يخلو من عدم الثقة واعتبرته الحكومات الاستعمارية المجاورة عملاً غير مسؤول، فقد كانت مستعمراتها تحتدم فيها المطالب الوطنية وبسبب ذلك فقد منعوا توزيع الجرائد والصحف الإيطالية التي أوردت أخبار تلك التنازلات وتفاصيل مواد ذلك القانون(96).

وبعد توقيع الصلح طلب الوالي الإيطالي (فيتشنزو غاريوني) مقابلة وفد من الزعماء الطرابلسيين في مقر مبنى الحكومة الإيطالية بمدينة طرابلس، للاحتفال رسمياً بتلك المناسبة إلا أن رمضان السويحلي قد اعتذر عن تلبية الدعوة، وبعد كثير من الإلحاح عليه وخاصة من قائد القوات الإيطالية الجنرال (جوزيبي بسكانو) اشترط رمضان السويحلي أن يكون مصحوباً أثناء دخوله للمدينة ببقية الزعماء والأعيان وبقوة مسلحة مكونة من ألف وخمسمائة فارس مسلح وبعد نقاش طويل وافق الإيطاليون على ما اشترطه رمضان السويحلي(97).

احتفال المجاهدين بالقانون الأساسي:

في شهر سبتمبر سنة 1919م، أقيمت في مدينة طرابلس احتفالات كبرى بمناسبة الإعلان الرسمي للقانون الأساسي، وقد دخل المدينة معظم زعماء الجمهورية الطرابلسية بصفة المحررين والمنتصرين ويصف الشيخ الطاهر الزاوي ذلك الاحتفال الكبير بقوله: "هيأ المجاهدون لهذا الحفل أنفسهم، يتقدمهم أعضاء الجمهورية، فالزعماء فالرؤساء، ثم الأمثل فالأمثل، ودخلوا المدينة في يوم مشهود بين زغاريد النساء وأناشيد الفتيات ، وكانت أصواتهن تشق عنان السماء وهن مطلاّت من شرفات المنازل ونوافذها يرددن أنشودتهن الوطنية(98) .

ينصر جيش الجمهورية اللي خلاّ الطليان رعية

وكان الحماس بالغاً والنقوس في جذل تكاد تثقب من الصدور وحادي الخيل يستفزها في نغم كادت به تجن ، ولولا شكشكة اللجم لما سمعت إلا حمحمتها "(99).

وقد وثّق الكثير من الشعراء الشعبيين هذه المناسبة بأشعارهم التي جاءت في قصائد وملاحم رائعة كانت بمثابة الروايات الصادقة أو الوثائق التي تحسن وصف الحديث ، وتظهر كامل جوانبه، ومن بين تلك الملاحم الوثائقية الشعرية هذا النموذج للشاعر الحامدي محمد الساطوري:

هذه الدولة الجمهورية كسادة الأمحـــــال أهل العودة اللي محظية ما يسواها مـــال منين ناض وشاش الحربية والمدفع زلزال فزعوا أولاد طرابلسية مصراتة والأجيال الواحد ما يعباش بمئة الياناض الكـــورال يرحم ما تجيب البدوية في علوة الأجبال(100).

كما أشادت الصحف الطرابلسية بالاحتفالات بصدور القانون الأساسي ، وقد كتبت جريدة اللواء الطرابلسي تقول:" القانون الأساسي هو العهد المقدس الذي يجب عليه محافظته، والأساس المتين الذي يجب علينا أن نبني كل الإصلاحات عليه، تطبيق القانون الأساسي بجميع معانيه غاية مقدسة للوطن وللأمة ... جميع الممالك العربية والإسلامية موجهة أنظارها إلينا منتظرة النتائج العملية في تطبيقات القانون الأساسي الذي أولده هذا الانقلاب العظيم، وامتازت الأمة الطرابلسية وأثبتت كفاءتها ومصيرها وإجماعها على حب الحرية والمساواة أمام العالم ..."(101).

أما جريدة الذكرى فقد كتبت تحت عنوان: مستقبل طرابلس تقول: " ثابرت طرابلس على مبدأ واحد ونغمة واحدة، ونادت بصوت جهوري ملأ الآفاق، تطلب حقوقاً مشروعة يوافق عليها كل سياسي عاقل، لازالت ثابتة على هذا المبدأ إلى أن تسعف وستسعف إن شاء الله، ويكون لها مستقبل هائل ... "(102) .

إنجازات الجمهورية:

على المستوى الداخلي فإن الجمهورية قامت بالخدمات تحقيقاً للمصلحة العامة وتنمية للموارد الداخلية، فقامت بالمحافظة على الأمن وعدم التعدي بين الناس، وقيام محاكم لمحاكمة المعتدين أو المتهمين بإشراف القائمقامين، وتنظيم

أعمال المجالس الشرعية العرفية بكل عفة ونزاهة، وتحديد أعمال المجاهدين في نوعية العمل ومكانه وزمانه، وأخذ الأعشار من السكان لتنظيم الشؤون الاقتصادية بما في ذلك دفع مرتبات الجند والموظفين، والإشراف على الموارد الاقتصادية في البلاد (زراعة – رعي – تجارة – صناعة)، والاهتمام بتحركات الإيطاليين والتجسس على أنشطتهم المختلفة في البلاد، وتكثيف الاتصالات الداخلية، وقد تم الاهتمام بأعمال التركيب الهاتفي والاتصالات السلكية التي كانت شبكتها تعمل باستمرار عبر حدود الإقليم الطرابلسي الشرقية والغربية، كما اهتمت الجمهورية بمواصلة تخرج دفعات جديدة من صف الضباط بالمدرسة العسكرية(103) التي أنشأت في مصراتة سنة 1916م، واستمرت إلى نهاية المقاومة هناك، وكان خريجوها يلتحقون فوراً بالجبهات العسكرية بعد تعيينهم برتبة (ضابط صف) بجيش الجمهورية الطرابلسية، كما عملت حكومة الجمهورية كذلك على قيام عدة مصانع مختلفة، منها مصانع لتعبئة الذخيرة، ومصانع للبدل العسكرية، وأخرى للأحذية والملابس، ومصانع لمعاصر الزيتون ومطاحن للحبوب، وحاولت تصفية الأوضاع الداخلية وإصلاح الخلافات وتهدئة النفوس المتنافرة بين مختلف القبائل والمناطق(104) .

كما تم تأسيس حزب الإصلاح الوطني الذي أضحى رأس الحربة للوطـــــنية الليبـــية(105) في مؤتمر جنزور 1919/9/30م الذي ضم زعماء من مختلف مناطق ولاية طرابلس الغرب، تحت قيادة رمضان السويحلي وأحمد المريض، حيث تم الاتفاق بينهم على قيام حزب في ولاية طرابلس الغرب تحت اسم الإصلاح الوطني، والهدف منه هو الدفاع عن المكاسب التي نص عليها (القانون الأساسي) للقطر الطرابلسي، ونشر الوعي السياسي لدى السكان، وخلق قاعدة شعبية قوية تعمل على زيادة المقاومة للوجود الإيطالي الاستعماري في ولاية طرابلس الغرب، وقد أسندت رئاسته الشرفية إلى رمضان السويحلي، والفعلية إلى أحمد المريض(106) .

وقد كانت أهم أهداف الحزب هي:

1 – المحافظة على حقوق الطرابلسيين الواردة في القانون الأساسي كاملة .

2 – التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي ، خصوصاً ما يتعلق بالإصلاح ، وما ينص على تدريب الطرابلسيين على حكم أنفسهم حتى يصلوا إلى حريتهم في اقرب وقت

3 – تحقيق التضامن بين العرب والإيطاليين على أساس المساواة التامة، واتحاد المصالح .

4 – نشر التعليم بكل الوسائل، مع المحافظة على العادات الإسلامية .

5 – بذل العناية لإصلاح الحالة الاقتصادية وتوزيع الثروة الوطنية على أساس عادل(107).

وقد أصدر أعضاء الحزب جريدة تولت الدفاع عن آرائهم ومبادئهم هي جريدة اللـــواء الطرابلســـي(108) تحت إشراف عثمان القزاني الذي تعرض للسجن مع بقية الاعضاء المنتسبين الي حزب الإصلاح الوطني من قبل السلطات الوطنية التي اتهمتهم بمعادتها والتحريض ضدها.

وقد قام المجاهد أحمد المريض رئيس الحزب بإرسال الخطاب إلي وكيل الوالي الإيطالي في طرابلس أوضح له فيه سياسة الحزب التي لا يقصد منها عداء إيطاليا ولا مس كرامتها بل يراها اقرب الأمم وأحقها بمحبة العرب واقدرها علي صداقتهم وإنما يري الأساليب التي تلجا إليها الحكومة غير مناسبة ولا صالحه لهذا القطر ولذلك يعارضه(109).

مؤتمر غريان وهيئة الإصلاح المركزية:

نتيجة للظروف التي أخذت تعصف باستقرار الجمهورية وبقائها وتهدد وحدتها خاصةً بعد اندلاع الحرب بين أهم قطبي الجمهورية رمضان السويحلي زعيم منطقة مصراتة، وعبد النبي بالخير زعيم منطقة بني وليد، وأيضاً الحرب التي اندلعت بين قبائل الزنتان والرجبان من جهة وقبائل البربر من جهة ثانية، وقد كان من نتائجها انضمام أغلب أفراد قبائل البربر إلى القوات الإيطالية رغبة منها في الأخذ بالثأر من قبائل الزنتان والرجبان .

وقد دعت زعامة الجمهورية الطرابلسية التي فقدت أحد أعضائها رمضان السويحلي إلى عقد اجتماع العزيزية، للتمهيد لعقد مؤتمر غريان من أجل تحقيق الوحدة الوطنية في 12 أكتوبر 1920م، بتكليف من حزب الإصلاح، وقد حضر هذا الاجتماع أعضاء من مختلف المناطق، كان من بينهم(110) الشيخ عمر الميساوي، الشيخ علي الهمالي، الشيخ أحمد الرجيبي، الفقي علي بن حسن، الشيخ الزروق الأجهر وغيرهم .

واستمر هذا المجلس منعقداً لمدة أسبوع ، وقد اتخذ جملة من القرارات منها:

1 – تقسيم البلاد إلى مناطق وتحديد أعضائها.

2 – إرسال دعوات لكل منطقة لحضور مؤتمر غريان، وقد أرسلت هذه الدعوات بتاريخ 14 أكتوبر أي بعد يومين من بداية الاجتماع.

3– الشروع في انتخاب أعضاء مؤتمر غريان .

4 – تكليف وفد سمي بوفد الإصلاح للذهاب إلى الجبل الغربي لمحاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة، وحثهم على حضور مؤتمر غريان في 19 أكتوبر 1920م(111)، ويتألف هذا الوفد من:

1 – الشيخ الطاهر أحمد الزاوي 3 – محمد بن حمد.

5 – محمد بن خليفة.

2 – عبد الله الأفندي الشريف. 4 – على المشلوخ 6 – الشيخ محمد بن زويدة(112).

غير أن سفر هذا الوفد إلى منطقة الجبل الغربي قد جاء متأخراً بعد أن فقد الوطن كثيراً من الرجال، وقد عقد الوفد اجتماعاً في بئر الغنم، حيث ضم جميع أعضاء وفد الإصلاح، ثم سافر هذا الوفد إلى قرية تاغمة القريبة من يفرن، حيث يقيم المجاهد محمد سوف المحمودي الذي اجتمع بالوفد، وقدم لهم المزيد من النصائح عن الظروف التي يدور حولها القتال بين الأشقاء في الجبل الغربي، وعند مرور الوفد بالريانية قام بالمصالحة فيما بينهم، ثم سافر الوفد إلى مدينة جادو، واجتمع مع وفد قبائل البربر بقيادة يوسف خربيش، وعرض عليهم فكرة المصالحة، وقبل هذا الراي بشرط قبول الطرف الثاني، وهما: الزنتان والرجبان، ومن معهم من القبائل الأخرى بحجة أنهم خارج أوطانهم بعيداً عن الزنتان، مع العلم أن منطقة الزنتان تقع بين مدينة يفرن وجادو، ولم ينجح الوفد في إبلاغ الزنتان والرجبان ومن معهم من القبائل الأخرى بطلب المصالحة من وفد الإصلاح، والذي رجع بدون أن يقوم بأي عمل يذكر، بحجة أن الزنتان والرجبان يقيمون في مكان بعيد، والوصول إليهم مهمة شاقة، وأن مؤتمر غريان على وشك الانعقاد (113).

وما أن وصلت الدعوات إلى المناطق المختلفة حتى بادرت تلك المناطق بالموافقة على حضور مؤتمر غريان، وتقديم أسماء أعضاء تلك المناطق في رسائل مكتوبة، وقد رفض سليمان الباروني الحضور قائلاً: " أن جنسيته العثمانية تحول دون تلبيته الدعوة "(114)، كما تغيب عن حضور المؤتمر عبد النبي بالخير زعيم منطقة بني وليد.

وفي 20 نوفمبر 1920م، انعقد المؤتمر بمدينة غريان من أجل حل المشاكل التي حدثت عقب صلح بنيادم، وكان من أبرزها فتنة الجبل الغربي وما حدث من فراغ عسكري وسياسي بمقتل رمضان السويحلي، وقد افتتح عبد الرحمن عزام المؤتمر معلناً أن إيطاليا على حافة الثورة، وأنها عاجزة عن خوض حرب دفاعية، واقترح عزام استمالة الأحزاب المعارضة في روما للاعتراف بإمارة مستقلة تماماً في منطقة طرابلس الغرب(115) .

وبعد جلسة دامت حوالي خمسة عشر يوماً برئاسة أحمد المريض، وعضوية 47 مندوباً من مختلف المناطق ، أبدى الحاضرون الرغبة في مواصلة مقاومة القوات الإيطالية وعدم الاعتراف بالوجود الإيطالي ، فضلاً عن ذلك فقد قرروا إنشاء حكومة وطنية تتكفل بتنظيم الجهاد وتضطلع بهمة تنفيذ قرارات المؤتمر ، وأصدروا قرارهم الآتي:

" إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة على أن تحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة ونوابها ، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة"(116).

كما أعلن المؤتمرون عن تشكيل حكومة وطنية أطلق عليها اسم هيئة الإصلاح المركزية نسبة إلى حزب هيئة الإصلاح الوطني الذي أسسه رمضان السويحلي في سبتمبر عام 1919م(117).

وقد تكونت الحكومة الجديدة من أربعة عشر عضواً ، وانتخب أحمد المريض رئيساً لها، وعبد الرحمن عزام مستشارها(118)، أما بقية الأعضاء فكانوا على النحو التالي:

1 – بشير السعداوي.

2 – عبد الرحمن زبيدة. .

3 – عثمان القيزاني.

4 – مختار كعبار.

5 – حسين بن جابر.

6 – محمد التايب

7 – عمر بودبوس.

8 – الحاج محمد فكيني.

9 – محمد فرحات.

10 – سالم البحباح.

11 – صادق بن الحاج.

12 – الصويعي الخيتوني(119).

وقد كانت مهمتها إنهاء الخلافات القائمة بين الزعماء، وتوحيد جبهة القتال ضد العدو المشترك، إلا أن مجهوداتها لم تكلل بالنجاح، نظراً لعمق الخلافات بين الأطراف المتنازعة من جهة ولتدخلات الإيطاليين وأذنابهم من جهة أخرى(120).

وحتى تكون قرارات المؤتمر واضحة لإيطاليا التي كانت غير راضية عنه عملت الحكومة الوطنية على إرسال وفد إلى إيطاليا يتكون من: محمد بك فرحات الزاوي رئيساً، ومحمد

نوري السعداوي، والصادق بن الحاج، وخالد القرقني أعضاء، وعبد السلام البوصيري سكرتيراً(121).

سفر وفد مؤتمر غريان إلى روما:

قبل سفر أعضاء الوفد إلى روما قابلوا الحاكم الإيطالي في طرابلس (مركتيلي Merketile)، ليستأذنوا منه في السفر، فمانع وأغلظ في القول، وهدد بالاستقالة إذا قبلت الحكومة الإيطالية في روما الدخول معهم في المفاوضات، وبعد جدال طويل رخص لهم بالسفر بعد أن وضع في سبيله كل المعلومات والمثبطات، واستوثق من حكومته بأن توصد في وجوههم جميع الأبواب.

وصل أعضاء الوفد إلى روما في ديسمبر 1920م، وحاولوا الاتصال برجال الحكومة الإيطالية وذوي الشأن فيها، ولم يوفق الوفد الجمهوري في مقابلة أي من أعضاء الحكومة الإيطالية رغم اتفاقهم مع الاشتراكيين في روما على إطلاق سراح العديد من الأسرى الإيطاليين المأسورين من قبل رمضان السويحلي قبل موته، في مقابل الحصول على تأييدهم الذي كما أتضح فيما بعد أنهم لم يتلقوه أبداً (122).

وفي 4 أبريل 1921م صرحت الحكومة الإيطالية على لسان وزير المستعمرات بأنها:" لم ترَ لزوماً لحد الآن لأن تتصل مع الوفد، إلا أن تترك حكومة الجمهورية سبيل الضباط والجنود الإيطاليين الأسرى لديها "(123).

وعلى الرغم من أن حكومة الجمهورية أطلقت سراح جميع الأسرى الإيطاليين لديها، فإن الحكومة لم تفِ بوعودها ورفضت مقابلة الوفد.

وفد المعارضة:

على غرار هذا الوفد قامت السلطات الإيطالية في طرابلس بتشكيل وفداً من الموالين إليهم، وأرسلوه إلى روما لكي يعارض المطالب التي ينادي بها أعضاء وفد الجمهورية(124)، وكان الشعار الذي رفعه الوفد العميل بأنهم لا يوافقون على مطالب مؤتمر غريان من الحكومة الإيطالية، وادعوا بأنهم وحدهم لهم حق الدفاع عن مطالب الشعب الطرابلسي، غير أن وفد مؤتمر غريان كان صامداً وقوياً أمام التيار الرجعي مطالباً باستقلال الوطن، وبذلك رفع شعار المطالبة بالاستقلال وهو يقول: " إن الأمة لا يصلح من شأنها إلا بتنفيذ قرارات مؤتمر غريان الذي يمثل كل جهة من طرابلس ، ولا يمكن الاتفاق مع الحكومة الإيطالية إلا على أساس هذه القرارات احتراماً لإرادة الأمة المتمثلة في مؤتمرها"(125) .

وكان من حجة وفد مؤتمر غريان أن وفد المعارضة لا يمثل الأمة لأن أعضاءه موظفون لدي الحكومة الإيطالية، وقد استأجرتهم بهذه الوظائف فهم ينطقون بلسانها ويعبرون عن آرائها. وبعد تسعة أشهر عاد الوفدان إلى ليبيا باستثناء خالد القرقني الذي ذهب قبل عودته إلى موسكو للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الثوري، الذي يشرف عليه أنور باشا أحد أنصار تركيا الفتاة(126).

انهيار الجمهورية الطرابلسية:

بعد مرور عام واحد من إنشاء الجمهورية الطرابلسية كانت تعيش وجوداً غير مستقر بسبب العديد من الأحداث التي أدت في نهاية الأمر إلى زوالها في طرابلس ديسمبر 1923م، ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولاً: عدم الاتفاق على زعيم واحد يرأس الجمهورية فمنذ البداية حملت الجمهورية في طياتها بذور فشلها

فقد كانت الجمهورية شكلاً من أشكال التحالف القبلي، ولم يكن أحد من زعماء الجمهورية راغباً في أخذ الأوامر من الآخر، إلا أن التهديدات الخارجية أقنعتهم بأن يصلوا إلى نوع من التفاهم فيما بينهم، وإعلان الاستقلال وفقاً لفرمان السلطان العثماني في أكتوبر 1912م الذي أعطى ليبيا استقلالها (127).

لقد كانت مشكلة الجمهورية الطرابلسية تتمثل في تعدد زعمائها، ورغبة الكثير منهم في الوصول إلى سدة الحكم، ولذلك كان الكثير من أعيانها يرغب في أن تكون له علاقة ودية مع السلطات الإيطالية بطرابلس، واستغلت الأخيرة هذه النقطة، وسخرتها لمنفعتها في اتجاهين (فرق تسد – قسم واحكم) ولم تكن سياسة الإيطاليين هذه خافية عن الجانب الوطني فقد كشفها وأزاح النقاب عنها عدد من السياسيين والمثقفين الطرابلسيين . وقد ألقى الشاعر الليبي أحمد الشارف قصيدة ندد فيها بالسياسة الإيطالية هذه ومنها نورد الابيات التالية:

ولئن تفرق جمعكم أبدى سبأ ** وبيتموا هملا بغير إمـــام.

فلقد شقيتم واستراح عدوكـــم ** من كل مقدام وكل همام.

وإذا سرى داء الشقاق أضركم ** وشفا عدوكم من الاســقام.

عدم اتفاق اثنين انفع للـــــعدا ** رجعت عواقبها إلى الآلام(128).

ثانياً: امتناع الدول الأوروبية عن الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية

رفضت الدول الأوروبية جميع الطلبات التي قدمها زعماء الجمهورية من أجل الاعتراف بها والضغط على الحكومة الإيطالية، وحملها على الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية قد يؤدي إلى توتر علاقاتها مع ايطاليا حليفتهم في الحرب العالمية الأولي، ولذلك فإن عدم وجود وسيط أو كفيل

دولي للجمهورية عند قيامها يتدخل لصالحها مع إيطاليا، ويشد أزرها ويعمل على مساعدتها مادياً ومعنوياً كان سبباً في قصر أجلها واختناقها بسرعة .

إن أغلب الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا وأسبانيا، خشيت من انتقال هذه الدعوة إلى مستعمراتها المجاورة إلى ليبيا، وبالتالي فقد مارست هذه الدول ضغوطاً على إيطاليا من أجل حملها على عدم الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية .

وعندما قامت ايطاليا بالموافقة على منح الليبيين بما يسمى (بالقانون الأساس) اعتبرته هذه الدول عملاً غير مسؤول، فقد كانت مستعمراتها تحتدم فيها المطالب الوطنية، وبسبب ذلك فقد منعوا توزيع الجرائد والصحف الإيطالية التي أوردت أخبار تلك التنازلات وتفاصيل مواد ذلك القانون(129) .

ثالثاً: النزاع بين بني وليد ومصراتة

استحكم الخلاف بين رمضان السويحلي، وعبد النبي بالخير، وسبب هذا الخلاف أن الأخير مدين بثبات مركزه في بني وليد إلى رمضان السويحلي، ولذلك يأنف رمضان من أن يعتبر عبد النبي بالخير نفسه نداً له، بينما يري عبد النبي بالخير أنه مسيطر على منطقة بني وليد ولايجوز لرمضان السويحلى أن يعتبره غير ندٍ له واتسعت هوة الخلاف بين الرجلين بسبب سياسة (فرق تسد) التي اتبعتها الحكومة الإيطالية(130) .

وقد حاول بعض زعماء الجهاد التوسط لإزالة أسباب الخلاف بين رمضان السويحلي وعبد النبي بالخير، عندما شعروا أن الإيطاليين الذين يبذلون قصارى جهدهم لبذر بذور الخلاف بين الزعماء المحليين قد استبشروا خيراً باتساع شقة الخلاف بين هذين الزعيمين، فحضر وفد من مدينة طرابلس إلى ترهونة لمقابلة أحمد المريض رئيس حزب الإصلاح الوطني كان من بينهم: محمد فرحات الزواي ومحمد بن الفقيه حسن، وكان هدفهم التوسط بين رمضان السويحلى وعبد النبي بالخير(131) .

وطالب أعضاء الوفد أحمد المريض بالتدخل؛ لأن الجمهورية لا ريب مآلها للضياع إذا لم يتم حسم هذا الخلاف، فبعث أحمد المريض وفداً إلى بني وليد كان أعضاؤه: عبد الصمد النعاس، والحاج صالح بن سلطان وعبد السلام المريض، شقيق أحمد المريض، وذلك لإحضار عبد النبي بالخير إلى ترهونة حيث يقابلونه برمضان السويحلي ووجد الوفد عند وصوله إلى بني وليد البلاد في اضطراب ويتهيأ أهلها للدفاع عن أنفسهم، حيث تبين أن أخبارا وصلت إلى عبد النبي بالخير بأن رمضان السويحلي، على وشك أن يأتيه عن طريق غريان للهجوم على بني وليد واحتلالها . فكذب الوفد هذه الأخبار وأكدوا لعبد النبي بالخير أن رمضان السويحلي مقيم في سواني بنيادم وأنه لم يتحرك منها ولا ينوي بتاتاً أي هجوم على بني وليد، ثم أوضحوا له الغرض من مجيئهم(132).

وقد قام عبد النبي بالخير بتلبية رغبة الوفد، وإلا صارت ترهونة ضده وقبل الدعوة وذهب معهم إلى ترهونة ، على أن تبعث ترهونة في طلب رمضان السويحلى في سواني بنيادم، وبمجرد أن وصل الوفد إلى ترهونة قام وفد آخر بالذهاب إلى سواني بنيادم لدعوة رمضان السويحلي وكان الوفد يتألف من محمد المريض شقيق أحمد المريض، والمبروك بن المنتصر الترهوني، وقد فشل الوفد من مهمته فقد وعد رمضان السويحلى، عندما تحدثوا إليه عقب وصولهم في مساء اليوم نفسه في بالغاية التي حضروا لها، بأن يذهب معهم في الصباح إلى ترهونة . ولكنه رجع عن قراره الأول من الصباح ورفض الذهاب معهم، بدعوى أنه أعرف بعبد النبي بالخير من غيره، ووعد الوفد (بأن لا يخاصمه، وبأن لا يصافحه) .(133) ولم تسفر هذه الوساطة عن نتيجة تذكر، فرجع عبد النبي بالخير إلى بني وليد، وانتقل رمضان السويحلي، من سواني المشاشطة إلى مسلاته ومنها إلى مصراتة (134) .

وخلال فترة قصيرة تطورت الأحداث وحصل النزاع بين الأخوة ودارت معارك بين الطرفين كان من أخطر نتائجها مقتل رمضان السويحلي وبمقتله فقدت الجمهورية أحد دعائمها، وتحطمت بموته وحدة جبهة مصراتة القوية، وقد علّق (رودلفوغراتسياني) على موت رمضان السويحلي بقوله: " وهكذا كانت خاتمة ألذ أعداء إيطاليا وأكبر الحاقدين عليها، وكان هذا من حسن حظنا لأنه كان حائزاً على صفة الزعيم إلى جانب مقدرته السياسة ... إن هذا الرجل إذا كان قد بقي حياً لكان أمامنا عمل كثير لمواجهة زعيم من الممكن أن يتجمع حوله الثوار أثناء قيامنا بعمليات إعادة الاحتلال "(135).

وفي أواخر أغسطس سنة 1920م، وبعد وفاة رمضان السويحلي تم انتخاب أخيه أحمد وأسندت إليه رئاسة حكومة مصراتة، وقيادة الجيش.

رابعاً: النزاع القبلي في منطقة الجبل الغربي بين الزنتان والرجبان من جهة، وقبائل البربر من جهة ثانية

وقعت بين الزنتان والرجبان من ناحية، وقبائل البربر من ناحية أخرى حروب طاحنة فقدت فيها الجمهورية الطرابلسية من أبنائها مالا يعلم عدده إلا الله. فقد وقعت الحرب الأولى بين الطرفين سنة 1916م، وخلّفت من الضغائن بين الفريقين ما كان سبباً من أكبر الأسباب في الحرب الثانية التي دارت رحاها بين عامي(1920 – 1921م).

كان من نتيجة الحرب الأولى بين الزنتان والبربر سنة 1916م أن جلاء البربر عن أوطانهم من جبل نفوسة، وأقاموا في زوارة وما حولها من البلاد الساحلية، وقد طالت بهم الهجرة وألّحت عليهم الحاجة، فلم يجدوا بداً من العودة إلى أوطانهم، فسعوا بكل وسيلة حتى تمّ لهم ذلك فيما بين شهري نوفمبر وديسمبر سنة 1919م، بعد أن تمت المفاوضات وعقد الصلح من اجل إنهاء الخلافات التي كانت قائمة بين الطرفين(136).

وسرعان ما ظهر في الجو اتجاهان مختلفان: هل كان من الواجب إعادة البربر إلى بلادهم وهم مسلحون أو بعد نزع أسلحتهم؟.

وقد كان الزعماء العرب الذين فاوضوا في الصلح يطالبون بنزع أسلحتهم، وكانت الحكومة الإيطالية تساند هؤلاء إلى حد ما، أما يوسف خربيش وزعماء آخرين من البربر يساعدهم قائد منطقة زوارة والضابط السياسي بمنطقة النوايل، فكانوا يصرون على القول بأن من الأنسب عودة هؤلاء البربر وهم مسلحون؛ وذلك لأن جميع الأهالي المجاورين لأراضيهم كانوا مسلحين تسليحاً تاماً، ولذلك كان إرسالهم في غير سلاحهم إلى الجبل معناه تعريضهم لأعمال الأخذ بالثأر والانتقام ولأحقاد أعدائهم السابقين.

وأخيراً بعد أخذ ورد طويلين اقتنعت الحكومة الإيطالية بترك أسلحتهم في أيديهم، وكانت هذه الأسلحة تبلغ نحو (1100) بندقية حملها البربر معهم إلى الجبل ، وقد عادت الأسر بأجمعها تقريباً إلى مناطقهم في جبل نفوسة (137).

إلا أنه وبعد انقضاء فترة بسيطة من الصلح وقعت اشتباكات وحوداث ليست بذات أهمية كبيرة من الزنتان والرجبان أصبح بعدها البربر عاجزين عن التردد على الأسواق الموجودة في الأراضي المجاورة، وهكذا فقد كانت العلاقات مقطوعة بينهم قطعاً حقيقياً وبين القبائل العربية التي بدورها استعملت الطريقة ذاتها وقطعت علاقاتها بهم وأصبح البربر في عزلة تامة .

ولا نريد أن نخوض في تفاصيل هذا النزاع إلا أن أخطر نتائج هذه النزاعات هو إثارة النعرة العنصرية البغيضة بين أبناء الوطن الواحد، وقد عصفت هذه النزاعات بالجميع وألقت بهم في أحضان الإيطاليين لقمة سائغة، لأن الجميع كان يسعى للحصول على الدعم الإيطالي من أجل مواصلة حربه الثأرية ضد أخيه.

ويصف (رودلفو غراتسياني) هذا الوضع قائلاً: " أن البربر في أواخر سنة 1922م نزلوا إلى الميدان إلى جانبنا ضد عدونا المشترك العرب، ثم ساعدوا في كل الحملات التي جهزت لإعادة الاحتلال وقدموا الدليل عل إخلاصهم التام ومناصرتهم لقضيتنا "(138).

وقد كانت هذه النزاعات بداية النهاية لهذه الجمهورية، حيث أضعفت قوة المجاهدين الذين أصبحوا يتقاتلون فيما بينهم، طمعاً في المناصب ومن يحكم الجمهورية، وقد وجدت الحكومة الإيطالية ضالتها في هذه النزاعات فقامت بإشعالها وزيادة فتيلها من أجل تحقيق أطماعها وأهدافها في السيطرة على البلاد بالكامل، بعدما فشلت في تحقيق ذلك بالقوة، وبالفعل فقد نجحت هذه السياسة الإيطالية، حيث قدم الكثير من الليبيين خدمات للقوات الإيطالية مكنتهم في النهاية من احتلال جميع الأراضي الليبية وفرض سيطرتها عليها(139).

خامساً: محاولة حلفاء إيطاليا من الليبيين إنهاء الجمهورية الطرابلسية

كان المجاهدون يسعون للحصول على اعتراف إيطاليا وفرنسا وأمريكا وإنجلترا وروسيا بالجمهورية الطرابلسية، إلا أنهم فشلوا في الحصول على ذلك الاعتراف بالرغم من الجهود التي بذلوها، وقد ساهم موقف هذه الدول في فشل واستمرار الجمهورية، وقد رفضت هذه الدول سابقة الذكر الاعتراف بالجمهورية خشية من توتر علاقاتها مع إيطاليا(140).

وكان عبد القادر الغناي الذي عين قائداً عاماً لجيش الجمهورية هو أحد المتحالفين مع إيطاليا وهو أول من خان الجمهورية، واتصل بالحكومة الإيطالية تحت بند سياسة الملاينة التي يؤمن بها، وتمكنت إيطاليا بالمناورات السياسية حول شخص الغنائي أن تجعله ينقاد لهم، ويقوم بعمل الصلح منفرداً معهم في المنطقة الغربية، وبشكل يخالف قرارات مجلس الجمهورية التي تنص على عدم تخويل أحد من الزعماء عقد صلح بمفرده، أو أن يصدر قرار يخص البلاد.

وكان عبد القادر الغناي قد وقّع على الصلح مع الحكومة الإيطالية يوم 24 من ديسمبر 1918م، مما تسبب في إيقاع الفوضى بين صفوف المجاهدين: بسبب غياب الجنود والضباط من مواقعهم على خط النار في الزاوية، وانضمام الغنائي إلى صفوف الإيطاليين(141). وقد ادعى عبد القادر الغناي زوراً وبهتاناً أنه متفق مع حكومة الجمهورية على تسليم الزاوية للإيطاليين وبالفعل أحتل هؤلاء مدينة الزاوية في يناير سنة 1919م .

وعندما وقعت هذه الكارثة – لأن الزاوية كما وصفها المعاصرون كانت أمنع من عقاب الجو على الإيطاليين – وبلغ زعماء الجمهورية الخبر طلب أحمد المريض من رمضان السويحلي الحضور بسرعة وبادر بالخروج من ترهونة في

(150) مائة وخمسين فارساً والتحق بسليمان الباروني في العزيزية. وكان مما زاد في خطورة الموقف أن القوات الإيطالية عندما أحتلت الزاوية اختلطت هذه القوات بالمجاهدين. وكان ذلك نتيجة للادعاء بأن التسليم بموافقة حكومة الجمهورية. ولذلك فقد أسرع أحمد المريض وسليمان الباروني بإرسال جماعة من العزيزية للاتصال بالضباط والعسكر في الزاوية وتبصيرهم بحقيقة الموقف وبأن تسليم الزاوية خيانة من عبد القادر الغناي ولينفوا أن أعضاء الجمهورية قد عقدوا صلحاً مع الإيطاليين، وكان على رأس جيش المجاهدين بالزاوية عبد العاطي الجرم – وهو من قبيلة الحسون– لم يلبث عندما عرف الحقيقة أن انسحب بالجيش بأكمله من الزاوية إلى العزيزية التي وصلها سائر أعضاء حكومة الجمهورية، واتخذوا منها مركزاً ثابتاً لهم(142) ، وكلفوا الضابط عمر ضياء المدفعي(143) قـــائداً لجيش الجمـــهورية بدلاً من عبد القادر الغناي(144).

وفي شهر أبريل 1920م قام وفد من الليبيين حلفاء إيطاليا بزيارة روما، وتألف الوفد من السادة حسونة باشا القرمانلي، رئيساً وعضوية كل من: مصطفى بن قدارة، ومحمود عزيز وحميدة الزمرلي، وعلي بن شعبان، وعامر المعكف، ومحمد العاشق، والشيخ أبي الأسعد العالم والأواجي (لبناني) بصفة مترجم، وبكل جرأة اخذوا يناوئون وفد الجمهورية الذي كان في زيارة مماثلة من أجل الحصول على دعم بعض القوى السياسية في إيطاليا التي كانت تنادي بحل القضية الليبية بالطرق السلمية، ويصرحون بأنهم لا يوافقون على مطالبه(145) .

وقد استقبلت الحكومة الإيطالية أعضاء الوفد بحفاوة بعد التنديد بوفد الجمهورية، واعتبارهم كثوريين مسببين للمتاعب، وسحب الاعتراف من وفد الجمهورية بحجة أنه لا يشمل مندوبين عن البربر سكان المناطق الجبلية جبل نفوسة(146).

سادساً: استئناف العمليات العسكرية من قبل السلطات الإيطالية:

استأنفت إيطاليا عملياتها العسكرية في يناير 1922م بقيادة الوالي الجديد لإقليم طرابلس الغرب (جوزيبي فولبي Jozibi Volbi 1921 – 1925م)، والذي رفض أن يتسلم غصن الزيتون الذي حمله وفد مؤتمر غريان معه إلى روما، بسبب ما بيته من سوء النية لسكان طرابلس، خاصةً بعد ما ضمن خلو ميادين القتال من الزعماء السابقين من أمثال: أحمد الشريف، وسليمان الباروني، ورمضان السويحلي مع موت أو انضمام البعض إلى إيطاليا، وقد كان ابتعاد المجاهدين الذين كان لهم الدور الذي لا يستهان به من أفدح الخسائر على حركة الجهاد، والتي دفعت بإيطاليا إلى إعداد هذه الحملة العسكرية من أجل إعادة احتلال ليبيا بالكامل(147).

الخاتمة:

كانت الجمهورية الطرابلسية مغنماً وطنياً وقومياً، ذلك أن فكرتها التي تحققت بجهود قرابة ثمان سنوات قدمت فيها تضحيات جسام، وأريقت فيها دماء غزيرة، واستشهد فيها عشرات الآلاف من أبناء البلاد الذين ضحوا بأنفسهم فداءً لحرية وكرامة الوطن، لقد كانت فكرة الجمهورية غريبة حقاً في بروزها بالمنطقة، قياساً إلى واقع تلك المنطقة العربية، كما أن بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد الشريعة أساسا لها في الحقوق والواجبات تعطي الانطباع لدراسة تلك المكتسبات، وتؤكد أن كيان الجمهورية كان تجربة رائعة فعلاً على اعتبار الزمان والمكان ، وأن ظهورها كان ذا أثر لا ينكر في تلك الساحة(148) .

إن تأثير ظهور الجمهورية الطرابلسية رغم تداخل المؤثرات العالمية خلال فترة قيامها، ورغم عدم وجود سند خارجي لدعم بنيانها ... كان تأثيراً قوياً وسارياً إلى جميع بلاد المشرق والمغرب، فقد قامت الشعوب في المنطقة كمصر وتونس وغيرها بانتفاضات وثورات عديدة كثورة سنة 1919م في مصر، ومحاولة رفضها للأوضاع السيئة التي كانت تعيشها، ومحاولة الشعب المغربي في منطقة الريف المغربية بإعلان قيام (جمهورية الريف1921 – 1925م) بزعامة عبد الكريم الخطابي مقتدياً بالجمهورية الطرابلسية(149). وقد ناشدت جمهورية الريف الدول الأوروبية الاعتراف بها، إلا أنها فشلت في ذلك وانتهت سنة 1926م نتيجة قوة الاستعمار الفرنسي الذي عمل على إنهاء حركة المقاومة في المغرب العربي(150) .

الهوامش:

[1]– عمر محمد المجدوب، احتلال منطقة تجمع المجاهدين ببني ووليد وما حولها 1923م، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1988م، ص33.

[2]– المبروك محمد موسى، الأوضاع السياسية والعسكرية في غرب ليبيا، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 2000م، ص3 .

[3]– للإطلاع على مبادئ الرئيس(ويلسون) أنظر: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (1815–1960م)، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1974م .

[4]- Ahmad Mohammed Aashor, The Short History of The Libyan Struggle Against The Italian Colonilism , Aldar Aljamahiria Lenasher, 1976. P.78 – 77 .

[5]– المبروك محمد موسى، المرجع السابق، ص .

[6]- المرجع نفسه، ص24.

[7]- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1948م، ص 33 .

[8]- انظر كلاً من: مصطفى علي هويدي، الجمهورية الطرابلسية ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد، 2000م ، ص80 ، والمبروك محمد موسى ، المرجع السابق، ص5 .

[9]- عبد القادر الغناي: هو من مواليد بنغازي وتعلّم في المدارس العثمانية وتخرج منها وتقلب في وظائف الجيش العثماني إلى أن بلغ رتبة أميرالاي ، وجاءت به الغواصة إلى مصراتة ليحاول الاتصال ببرقة للترويج للسياسة العثمانية ، وبث روح الثورة في الناس على المعاهدات التي عقدها إدريس السنوسي مع إيطاليا وانجلترا ، وعقب وصوله إلى مصراتة جاء الخبر بسقوط الحكومة العثمانية واستسلامها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، فعدل عن تنفيذ الخطة التي جاء من أجلها وأقام في مصراتة، وعين فيما بعد قائداً عاماً لجيش الجمهورية الطرابلسية ، غير أنه لم يحافظ على هذا المنصب ، فقام بخيانة المجاهدين والانضمام إلى جانب القوات الإيطالية في 24 ديسمبر 1918م . للمزيد راجع: الطاهر الزاوي ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ، بيروت ، دار المدار الإسلامي، 2003م، ص325 .

[10]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق ، ص79.

[11]- Lisa s. S: Anderson, op.cit. p11.

[12]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص80.

[13]- منطقة نفوسة: أو انفوس بالأمازيغية هو الاسم التاريخي الذي أطلق على مجموع الفرق القبيلة التي سكنت وتسكن الجبل الغربي لمدينة طرابلس. للمزيد راجع: عبد الله المفرجي، سليمان الباروني، مقالة منشورة على الانترنت ، الموقع: www. iofss . net \ mkalaat \ 3 . htm

[14]- Aghil .M. Albarbr. op. cit . P. 220 .

[15]- Lisas. S. Anderson ,op.cit. P.11 .

[16]- محمد أمحمد الطوير و رفعت عبد العزيز سيد، تاريخ الجهاد في ليبيا ضد الغزو الإيطالي (1911 – 1931م) ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، 1998م ، ص157 .

[17]- مجموعة من الأساتذة والباحثين، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1998م، ص226 .

[18]- Aghil .M. Albarbr op.cit.P. 220 .

[19]- الطاهر الزاوي، المصدر السابق، ص313.

[20]- Aghil .m.al Barbar .economics of colonialism: the Italian in vasion of studies center of Jihad Al Libyain and the Libyan resistance 1911-1920:solo Economic analysis Tripoli 1992.. P.220 .

[21]- اقترح سليمان الباروني ارضاءً للأمير عثمان فؤاد ، والذي يعتزم مغادرة ليبيا ، وإحساساً بضرورة الإبقاء على علاقةٍ ما بالدولة العثمانية باعتماد علم للجمهورية بنفس شكل ولون العلم العثماني غير أنه قد تم تغيره فيما بعد . للمزيد راجع: عمرو سعيد بغني، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1996م ، ص145 .

[22]- بدون مؤلف ، سليمان الباروني المعلم المقاتل ، بيروت ، دار العودة ، 1964م ، ص 82 .

[23]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص85.

[24]- المرجع نفسه ، ص86

[25]- للإطلاع على نص البلاغات كاملاً . انظر: الطاهرالزواوي ، مرجع سابق ، ص 314 ص319.

[26]- أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة ، القاهرة ، مطبعة عيسي الحلبي وشركاه ، 1938م، ص330 .

[27]- مجموعة من الأساتذة والباحثين، المرجع السابق، ص228 .

[28]- أنظر كلاً من: الطاهر الزاوي، المصدر السابق، ص317 ، وأمين سعيد ، المرجع السابق ، ص333 ص 334.

[29]- أمين السعيد ، المرجع السابق ، ص336 .

[30]- المرجع نفسه ، ص336 .

[31]- الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص317 .

[32]- مجموعة من الأساتذة والباحثين ، المرجع السابق ، ص229

[33]- Aghil .M. Al Barbr,op.cit. P.220 .

[34]- محمد أمحمد الطوير ، ورفعت عبد العزيز سيد ، المرجع السابق ، ص159 .

[35]- مجموعة من الأساتذة والباحثين ، المرجع السابق ، ص230 .

[36]- المرجع نفسه ، ص231 .

[37]- المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص39 .

[38]- مجموعة من الأساتذة والباحثين ، المرجع السابق ، ص232.

[39]- المرجع نفسه، ص232 .

[40]–رودلفو غراتسياني ، إعادة احتلال فزان ، ترجمة: عبد السلام باش إمام ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، 1993م ، ص21.

[41]–مجموعة من الأساتذة والباحثين ، المرجع السابق ، ص234.

[42]– المرجع نفسه ، ص235 .

[43]– إن هذا الصلح الذي حصل في أبريل 1919م رسمياً باسم المكان الذي عقد فيه وهو خلة الزيتونة التي تقع في منطقة (سواني بنيادم) ، وقد عرف أيضا باسم صلح سواني بنيادم لان زعماء الجمهورية أقاموا بها أثناء المفاوضات مع الحكومة الإيطالية .

[44]– أنظر كلا من: عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص151 والمبروك محمد موسى، المرجع السابق ، ص 44 .

[45]–نيكولاي ايلتش بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ، ترجمة: عماد حاتم ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2000م ، ص196 ص197 .

[46]– المرجع نفسه ، ص197 .

[47]– المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 44 .

[48]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص 127

[49]– المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 45

[50]–نيكولاي ايلتش بروشين ، المرجع السابق ، ص197

[51]– المبروك محمد موسى ، المرجع السابق، ص 47 .

[52]–نيكولاي ابليتش بروشين، المرجع السابق، ص198 .

[53]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص165 ص166 .

[54]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص149 .

[55]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث، المرجع السابق ، ص170 .

[56]–مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص 150 .

[57]– المرجع نفسه ، ص153 .

[58]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص173 ص 174 .

[59]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص154 .

[60]– المرجع نفسه ، ص157 .

[61]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ،ص 177 .

[62]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق ، ص173 ص 174 .

[63]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص158 .

[64]–شغل منصب رئيس الحكومة الإيطالية وكان أحد الأربعة الكبار في مؤتمر الصلح (فرساي) عام 1919م . للمزيد راجع : عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا المعاصر، المرجع السابق ، ص180.

[65]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص159 .

[66]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق ، ص180 .

[67]– المرجع نفسه ، ص181 ص 182 .

[68]– المرجع نفسه ، ص184 .

[69]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص161 .

[70]–عمرو سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق ، ص186 ص187 .

[71]–مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص163

[72]– المرجع نفسه ، ص 164 .

[73]– المرجع نفسه ، ص 164 .

[74]– المرجع نفسه ، ص165 .

[75]– المرجع نفسه ، ص165 .

[76]– المرجع نفسه ، ص166 .

[77]– المرجع نفسه ، ص 169 .

[78]– المرجع نفسه ، ص169 .

[79]– المرجع نفسه، ص 170.

[80]– Lisas .S. Anderson,op.cit. P.11

[81]–) للإطلاع على نص الدستور كاملاً انظر: الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص346 ص354.

[82]– انظر كلا من: محمد علي التركي ، حركة الجهاد العربي الليبي(1924 – 1927م) ، المرجع السابق ، ص26 ، وعمر سعيد بغني ، من إشكاليات القانون الأساسي لحكومة قطر طرابلس ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، العدد التاسع ، 1988 ، ص 219.

[83]- J.O.Sagay D. A. Wilson Africa – Amodern History (1800 – 1975) Africana Publishing Company Printed In Great Britain 1979, P.207 – 208 .

[84]- انظر كلا من : نيكولاي إيليتش بروشين ، المرجع السابق ، ص200 ص201 ، والطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص 356 .

[85]- انظر كلاً من: محمد مسعود فشيكة ، رمضان السويحلي ، طرابلس ، مكتـبة الفرجاني ، 1974م ، ص208 ص209 .

[86]- انظر كلا من: نيكولاي إيليتش بروشين ، المرجع السابق ، ص200 ص 201 ، والطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص356

[87]- للمزيد انظر كلا من: عمرو سعيد بغني ، حركة الجهاد الليبي بين سنتي (1919 – 1922) في القطاع الغربي من الوطن ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، العدد الرابع ، 1983م ، ص301 ص304 ، والمبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص53.

[88]- المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص53 .

[89]- محمد مصطفي الشركسي ، أنظمة الحكم في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، العدد التسع ، 1988م ، ص 91.

[90]- المرجع نفسه ، ص 91 .

[91]- المرجع نفسه ، ص 91 .

[92]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص 176 .

[93]- رودلفو غراتسياني ، المصدر السابق ، ص27 .

[94]- المصدر نفسه ، ص 28 .

[95]- مصطفي علي هويدي ، المرجع السابق، ص 177 .

[96]- المرجع نفسه ، ص 179 .

[97]- وكان من بين الزعماء والأعيان الذين شاركوا في تلك الاحتفالات السادة : " رمضان السويحلي ، الهادي كعبار ، أحمد المريض ، سليمان الباروني ، الصويعي الخيتوني ، المختار كعبار ، محمد فكيني ، علي الشنطة ، محمد شلابي بك ، علي بن تنتوش ، حسن باشا القرمانلي، وسليمان بك القرمانلي ، وعبد الرحمن عزام ، وتغيب عن الاحتفال عبد النبي بالخير زعيم منطقة بني وليد للمزيد انظر: مصطفي علي هويدي ، المرجع السابق، ص 180 .

[98]- طاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص357.

[99]- المصدر نفسه ، ص 359 .

[100]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص188 .

[101]- المرجع نفسه ، ص188 .

[102]- المرجع نفسه ، ص189 .

[103]- المدرسة العسكرية: برزت بعد معركة القرضابية الشهيرة عام 1916م ، واستمرت زهاء ست سنوات ، وقد تخرج منها عدد كبير من ضباط الميدان من هذه المدرسة المحلية وزعوا فعلاً على جبهات القتال . للمزيد راجع : علي مصطفى المصراتي ، سعدون البطل الشهيد ، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1985م ، ص85 ص 87 .

[104]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص 198

[105]- J.o.sagay d.a.wilson Africa - a modern history (1800-1975) Africana Publishing company printed in great Britain 1979..op.cit. P.207 – 208 .

[106]- المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص56 .

[107]- نيكولاي ابلتش بروشين ، المرجع السابق ، ص202 ص 203 .

[108]- للمزيد أنظر كلاً من: مفتاح بالعيد غويطة ، الموقف الشعبي المصري من حركة الجهاد في ليبيا (1911-1931م)، طرابلس، منشورات مركز الجهاد ، 2003م .، ص367 ، وعبد العزيز سعيد الصويعي، بدايات الصحافة الليبية(1866 – 1922م) ، طرابلس – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1989 م، ص 182 ص 186 .

[109]- وثيقة رقم (34) ملف أحمد المريض شعبة الوثائق والمخطوطات ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

[110]- محمد علي أبو شارب ، مؤتمر العزيزية التحضيري أكتوبر 1920م ، مجلة الشهيد ، طرابلس، منشورات مركز الجهاد ، العدد الخامس ، 1984م ، ص65 .

[111]- أنظر كلا من: رفعت عبد العزيز ، الجهاد الليبي في عشر سنوات (1912–1922م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مصر، جامعة أسيوط ، 1982م ، ص 116 ، ومحمد على أبو شارب ، المرجع السابق ، ص 66 .

[112]- محمد علي ابو شارب ، المرجع السابق ، ص66

[113]- انظر كلاً من: المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص69 ، ومحمد سعيد القشاط ، خليفة بن عسكر ، بيروت ، دار المسيرة ، 1978م ، ص184 .

[114]- Lisas. s. .anderson the Tripoli repoblic (1918 -1922)paper submitted to the conferenceion (the economic and social development of libya) gointly convened by the center of middle east studies school of oriental and Africanly studies London, and the society for Libyan studies London 1981 .,op.cit. P.18.

[115]- جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، ترجمة: عبد الحفيظ الميار وأحمد الباروني ، طرابلس، مكتبة الفرجاني ، 1993م ، ص36 ص 137 .

[116]- للمزيد انظر كل من: محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، 1957م ، ص528 ، وثيقة رقم (28) ملف اللجان والأحزاب ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

[117]- محمد أمحمد الطوير ، من معارك الزاوية ضد الغزو الإيطالي على الأرض الليبية (1917- 1922) طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، 1988م ، ص30 .

[118]- Lisas.S. Anderson, op.cit. P.19

[119]- الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص408 .

[120]- محمد علي التركي ، التركي المهدي ومفتاح العلاقي ، حركة الجهاد العربي الليبي (1924- 1927م) طرابلس منشورات مركز الجهاد ، 2000م ، ص27 .

[121]- الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص408 .

[122]- انظر كلا من: محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، المصدر السابق ، و Lisas. S. Andrson, op.cit . P.19

[123]- عمر محمد المجدوب ، حول وثيقة من تاريخ الدبلوماسية الليبية في العصر الحديث ، مجلة الوثائق والمخطوطات ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، العدد الرابع ، 1990م ، ص95 .

[124]- Lisa.S. Andrson ,op.cit. P.19 .

[125]- المبروك محمد موسى ، المرجع السابق ، ص81 ص82

[126]- Lisas. S. Andrson; op.cit. P.19 .

[127]- Aghil .M. Albarbr,op.cit. P.220 .

[128]- مصطفي علي هويدي ، المرجع السابق ، ص 156

[129]- انظر كلا من : Lisas. S. Andereson, op. cit P.3. ، ومصطفي علي هويدي ، المرجع السابق ، ص178 .

[130]- محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، المصدر السابق ، ص 525 .

[131]- المصدر نفسه ، ص 526 .

[132]- المصدر نفسه ، ص 527 .

[133]- المصدر نفسه ، ص 527 .

[134]- وثيقة رقم (22) ملف أحمد المريض ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

[135]- عز الدين عبد السلام الفقيه ، سياسة فرق تسد الإيطالية ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، منشورات مركز الجهاد ، العدد الحادي عشر، 1990م ، ص233 .

[136]- الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص388 ص 389 .

[137]- رودلفوغراتسياني ، المصدر السابق ، ص39 .

[138]- المصدر نفسه ، ص48 .

[139]- الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص398 .

[140]- Ahmad Mohamed Ashor,op.cit. P.78 .

[141]- محمد أمحمد الطوير ورفعت عبد العزيز سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص161 .

[142]- محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، المصدر السابق ، ص523.

[143]- عمر ضياء المدفعي: ضابط ليبي من بلدة ككلة بالجيل الغربي ، تخرج من الكلية الحربية باسطنبول قسم المدفعية شارك في معارك الجهاد الأولي 1911م ــ 1912م بطرابلس وبعد اتفاقية لوزان غادر إلي الدولة العثمانية ثم عاد إلي ليبيا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولي وشارك في حملة السيد احمد الشريف ضد الانجليز في مصر ، وبعد فشل الحملة غادر المنطقة الشرقية واستقر في مدينة مصـــراتة . للمزيد راجع مصطفي علي هويدي ، المرجع الســـابق ، ص145.

[144]- عمر سعيد بغني ، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق ، ص150.

[145]- انظر كلاً من: الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص409 ص 410 ، وجون رايت ، المرجع السابق ، ص137.

[146]- Lisas.S. Anderson, op.cit. P.19 .

[147]- محمد أمحمد الطوير ، معارك الزاوية ضد الغزو الإيطالي(1917 – 1922م) ، المرجع السابق ، ص64 ص 65 .

[148]- مصطفى علي هويدي ، المرجع السابق ، ص199.

[149]- الجمهورية الريفية 1921 – 1926م: قام عبد الكريم الخطابي وهو ابن قاضي ، ريفي من قبيلة بني ورغل بعد هزيمة الأسبان في معركة أنوال سبتمبر 1921م بالإعلان عن قيام (الجمهورية الريفية 921 –

1926م) وهو أول رئيس لها . للمزيد راجع : جاك بيرك وآخرون، الخطابي وجمهورية الريف ، ترجمة : صالح بشير ، بيروت ، دار ابن رشد للطباعة والنشر ، 1980م ، ص 50.

[150]– المرجع نفسه ، 50.